مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والخمسون

الجلسة **٣٨١١**

الخميس، ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٧، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السير جون وستون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غوريليك
	البرتغال	السيد سواريس
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد دالغرن
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن ويشيونغ
	غينيا - بيساو	السيد دا روزا
	فرنسا	السيد ثيبو
	كوستاريكا	السيد باروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد عواد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في ألبانيا

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/632)

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/614)

رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/1997/628)

97-85928

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ألبانيا

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/632)

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/614)

رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/1997/628).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أسبانيا وألبانيا وألمانيا وإيطاليا وتركيا والدانمرك ورومانيا وسلوفينيا ولكسمبرغ وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واليونان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس، ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لاكلوسترا (أسبانيا) والسيد كولا (ألبانيا) والسيد ايتل (ألمانيا) والسيد فولتشي (إيطاليا) والسيد تشليم (تركيا) والسيد مولد (الدانمرك) والسيدة ساندرو (رومانيا) والسيد تورك (سلوفينيا) والسيد وولزفلد (لكسمبرغ) والسيد تالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) والسيد زاكاراكيس (اليونان)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس في مشاورات سابقة، وما لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للسيدة سلفي جونود، رئيسة وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة ايطاليا الدائمة لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1997/614، وفي رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1997/628.

معروض على أعضاء المجلس الرسالة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، الوثيقة S/1997/632، التي يحيل بها نص رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧ من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة إيطاليا الدائمة لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول المدرج على قائمتي هو ممثل شيلي.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تنعقد جلسة اليوم للنظر في نتائج أنشطة قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا، التي رخص مجلس الأمن بإنشائها.

واستجابة لطلب حكومتي ألبانيا وإيطاليا، نظر المجلس في الحالة وقرر أن الأزمة في ذلك البلد شكلت تهديدا للسلم والأمن في المنطقة، وقرر بسرعة فائقة إنشاء قوة حماية متعددة الجنسيات.

وبمقتضى القرار ١١٠١ (١٩٩٧) الذي اتخذ في ٢٨ آذار/مارس، فوض المجلس عددا من الدول الأعضاء إنشاء قوة حماية متعددة الجنسيات ذات طابع مؤقت ومحدود لتيسر التوصيل الآمن والعاجل للمساعدات الإنسانية، ولتساعد على تهيئة بيئة آمنة لبعثات المنظمات الدولية في ألبانيا، بما فيها تلك التي تقدم المساعدات الإنسانية.

ومنذ بداية المشاورات في المجلس، أيدت شيلي اعتماد تدابير تتناسب والأزمة الخطيرة في ألبانيا، وعيا

منها بالحاجة إلى تجنب تفاقم الحالة وانتشار عواقبها إلى البلدان المجاورة. وكما يتضح من القرار ١١٠١ (١٩٩٧)، كان هدف قوة الحماية المتعددة الجنسيات هدفا إنسانيا خالصا. والمجلس، بنظره في هذه المسألة واتخاذه قرارا بشأنها، إنما تحمل ببساطة مسؤولياته في المجال الإنساني.

ووزعت قوة الحماية بكفاءة، مع الاهتمام بالمناطق الحساسة للغاية، والاستجابة لتحدي إمكانية توصيل المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب. وجرى توطيد وجود القوة في إطار الفترة الزمنية والطرائق المتصورة. ولا شك في أن وجودها ترك أثرا إيجابيا للغاية على الحالة الأمنية العامة. وعلى الرغم من بعض الحوادث المتفرقة، فإن الأنشطة اليومية لسكان ألبانيا بدأت تتطور على نحو عادي منذ ذلك الحين.

وفي هذا الصدد، نقدر أن القوة وفرت إطارا آمنا للقوافل المدنية والإنسانية، إلى جانب تدابير الحماية لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعثات متنوعة من المنظمات غير الحكومية النشطة في ألبانيا. وكما هو معروف تماما، أدت هذه المجموعة من التدابير إلى تحسين نوعي في أحوال توصيل المساعدات الإنسانية إلى سكان ألبانيا.

ويرى وفدي أن مما له قيمة خاصة أن القوة وفرت الحماية للمنظمات غير الحكومية التي طلبتها. ونعتقد أن توفير الحماية التي احتاجت إليها هذه المنظمات كان أحد الأهداف الأساسية المنصوص عليها في القرار ١١٠١ (١٩٩٧). وفضلا عن ذلك، فإننا بتوفير هذه الحماية أثبتنا صحة الافتراض القائل بأن العاملين في المجال الإنساني، سواء كانوا جزءا من منظومة الأمم المتحدة أم لا، لهم الحق في أن يتوقعوا أن يتولى مجلس الأمن حماية أرواحهم وممتلكاتهم حماية فعالة.

وبالنسبة للجوانب الإجرائية، نلاحظ مع الارتياح أن تنسيق قوة الحماية مع السلطات الألبانية تطور على نحو مرن، ممتدا إلى السلطات المحلية وسلطة الشرطة. والأمم المتحدة من جانبها، ومن خلال إدارة الشؤون الإنسانية، حافظت على وجود مناسب بوصفها مراقبا في اجتماعات اللجنة التوجيهية للقوة.

ومن الواضح أن تقييمنا لعمل القوة المتعددة الجنسيات إيجابي، ونخلص من ذلك إلى أن أهداف القرار ١١٠١ (١٩٩٧) قد تحققت بالكامل.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره المخلص للبلدان الـ ١١ التي شاركت في إنشاء قوة الحماية المتعددة الجنسيات، التي أسهمت دون أنانية في حل الأزمة الألبانية.

ونحن ممتنون امتنانا خاصا لحكومة ايطاليا للخطوات النشطة التي اتخذتها لكي يصدر المجلس قراره، ولقيادتها في تسيير القوة. ودائما ما يكون للعمليات الناجحة مبدعون كثيرون. ولهذا فمن الانصاف في هذا الوقت أن نؤكد هذا الإسهام العظيم من جانب إيطاليا في قضية السلام. فقد كانت لديها البصيرة للمبادرة وللتشجيع على اتخاذ قرار فوري. وكانت لديها القدرة السوقية لتنسيق الأبعاد التنفيذية للقوة، والاحساس بالتوقيت السياسي السليم الذي يمكن القوة من التصرف والانسحاب في الوقت المناسب. ونحن ممتنون لذلك، ويسعدنا وجود السفير فولتشي معنا، وله كل الحق في أن يكون فخورا ببلده.

وبمقتضى القرار ١١١٤ (١٩٩٧) الذي اتخذ في ١٩ حزيران/يونيه، قرر المجلس، اعترافا منه بالأهمية الحاسمة للانتخابات المقرر اجراؤها في نهاية ذلك الشهر، تمديد ولاية قوة الحماية لكي تواصل الحفاظ على مناخ الأمن أثناء المرحلة الأخيرة من العملية الانتخابية. وبهذا كان المجلس يعترف بوضوح بالطريقة المحايدة وغير المنحازة التي كانت القوة تنفذ بها ولايتها. وبالرغم من بعض الأحداث المتفرقة، تمت جولتا هذه الانتخابات الهامة بنجاح في بيئة خالية من العنف وفي ظل ظروف عادية.

ويدرك وفدي أهمية هذا الحدث الانتخابي بالنسبة لمستقبل ألبانيا ومؤسساتها، ولهذا نقدر الدور الذي لعبته قوة الحماية التي كانت أساس كفالة الهدوء في البلد، ولا سيما في محطات الانتخاب، وحماية المراقبين الدوليين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإن تشكيل حكومة جديدة قبل انسحاب القوة أوضح تعبير عن نجاح العملية الانتخابية.

ولهذا فإن من الواضح أن قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية قوة الحماية المتعددة الجنسيات كان قرارا حكيما. وطبيعة مهمة القوة سابقة هامة أيضا ينبغي مراعاتها عند قيام حالات مشابهة قد تعرض على المجلس.

ولئن كنا نهنئ أنفسنا بنجاح هذه العملية، فينبغي ألا ننسى شعب ألبانيا الذي طالت معاناته. وإذا كانت الأحوال

تطورت تطورا حسنا، فإن ذلك يرجع بوجه عام إلى إسهام الشعب نفسه في نشر الاستقرار في وطنه. وقد هيأت قوة الحماية الظروف التي احتاج اليها شعب ألبانيا ليختار مساره الديمقراطي. ولهذا يجب علينا أن نقدم له التهاني أيضا لأنه لم يضيع الفرصة، وكثيرا ما يحدث ذلك في الحالات الأخرى التي ينظر فيها المجلس. ولشعب ألبانيا دور هائل يضطلع به بالطريقة التي نقيم بها هذا النجاح.

وأخيرا، يجب ألا يحجب النجاح الذي لا ينكر لهذه العملية جسامة المهام التي تواجه شعب ألبانيا وهو يبدأ السير من جديد على طريق السلام الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي.

وكما نعرف، لم يتغلب بعد تماما على الأسباب العميقة للأزمة الألبانية. وهناك حاجة لبناء توافق آراء عريض داخل المجتمع الألباني لكي يستعيد إيمانه بمؤسساته وبحكم القانون.

ولا يستطيع المجتمع الدولي أن ينفصل عن هذه المهمة التي تؤثر على بلد في منطقة لا يتأكد فيها السلام والاستقرار دائما. وعلى الأمم المتحدة من خلال وكالاتها وأجهزتها المعنية، أن تقدم المساعدة للشعب الألباني. وعلى مجلس الأمن بصورة خاصة أن يستمر في متابعة تطور الموقف في ألبانيا عن كثب.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية أود أن أقول إن وفد اليابان مغتبط بأن يرى الخاتمة الناجحة للولاية التي مُنحت لقوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا. واغتناما لهذه المناسبة السعيدة، أود بالنيابة عن حكومة اليابان أن أتقدم ببعض التعليقات.

قبل كل شيء، أود أن أثني على كل الذين لهم علاقة بقوة الحماية المتعددة الجنسيات خلال الأشهر الأربعة والنصف الماضية. وفي رأي حكومة اليابان، قامت قوة الحماية المتعددة الجنسيات بعمل ممتاز وذلك بتسهيل تسليم المساعدة الإنسانية. وبخلق بيئة آمنة لأنشطة المنظمات الدولية في ألبانيا. ومما يدعو الى الغبطة أن عمل القوة قد تم بسلاسة بالتعاون الوثيق مع السلطات الألبانية والمنظمات الدولية المعنية.

وخلال المداولات الأولية لمجلس الأمن بشأن منح السلطة للقوة في آذار/مارس من هذا العام، أكدت اليابان أن من الأهمية بمكان أن يتقدم المجلس في منحه السلطة لأنشطة المحافظة على السلام لقوات ليست تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها بمنتهى العناية والحرص لكي يضمن أن عملياتها توجه بما يتمشى مع نص الميثاق وروحه وفي إطار الولاية المخولة من جانب مجلس الأمن بصورة كاملة. وأنا سعيد إذ أقول إن العمليات الحالية لقوة الحماية المتعددة الجنسيات قد نفذت بصورة تتفق تماما مع الموقف الأساسي الذي أعربت عنه حكومتي. وأود أن ألاحظ أن هذه العملية تشكل أيضا سابقة هامة لإجراء متعدد الجنسيات منسق عسكريا وسياسيا بموجب الفصل السابع للميثاق، مقدمة بذلك إطارا شاملا لمعالجة أزمة إنسانية في بلد، وبذا حالت دون انتشار الأزمة التي قد تؤثر على السلام والأمن في المنطقة الأوسع.

وبسبب هذه الجهود المشكورة من جانب قوة الحماية المتعددة الجنسيات ومنظمات دولية أخرى، بالإضافة الى الأنشطة البناءة للمنظمات غير الحكومية، تحسن الموقف الإنساني في ألبانيا بدرجة هامة. ومما هو جدير بالملاحظة بشكل خاص، الانتخابات البرلمانية التي عقدت في شهر حزيران/يونيه، والتي تبعها إنشاء قيادة سياسية جديدة. وعلى الرغم من أن عددا محدودا من الحوادث المؤسفة قد لوحظ خلال العملية الانتخابية، فمن رأي حكومتي أنه يمكن اعتبار الانتخابات مقبولة، آخذين في الاعتبار الظروف السائدة. وهي تمثل خطوة هامة جدا الى الأمام نحو إعادة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ألبانيا الى نصابه. وترحب حكومة اليابان بتشكيل حكومة جديدة في ألبانيا وتؤمل أن تنجح تلك الحكومة الجديدة في تطبيع الموقف في البلد، بالتعاون مع كل الأطراف المعنية.

ومن رأيي أنه في هذه المرحلة الحاسمة، تعتبر إعادة القانون والنظام الى نصابيهما في كل أرجاء البلد أكثر مهام الحكومة الجديدة إلحاحا. وما يزال الموقف الأمني في البلد غير مرض، إذ ما تزال مخزونات هائلة من الأسلحة في أيدي السكان المحليين، وما يزال العنف من جانب العصابات المسلحة متفشيا. وأود أن أؤكد في هذا السياق أن إعادة القانون والنظام الى نصابيهما هي أيضا متطلب لاجتذاب مساعدة إعادة البناء من المجتمع الدولي.

ومن الواجب على حكومة ألبانيا أيضا أن ترسم مخططها الخاص مشتملا على تدابير اقتصادية محددة لإعادة بناء البلد بأسرع ما يستطاع. وأعتقد أن تقديم

مثل ذلك المخطط سيساعد الى حد كبير على استعادة المصداقية لألبانيا في أعين المجتمع الدولي. وتحث حكومتي حكومة ألبانيا على الشروع في هذا العمل دون إبطاء، على أساس نصيحة الهيئات الدولية ذات الصلة، مثل البنك الدولي والصندوق النقدي الدولي. وأود أن أؤكد بصورة خاصة في هذا الشأن أهمية إصلاح النظام المالي، نظرا للتجربة الأخيرة التي اشتعلت فيها الاضطرابات في ألبانيا بسبب انهيار خطط الاستثمار الهرمية.

كانت اليابان تساعد التنمية الاقتصادية في ألبانيا منذ ما قبل الاضطرابات الأخيرة. كما أنها قدمت إسهاما ماليا للعملية الانتخابية. وحكومتي ملتزمة بالاستمرار في تقديم المساعدة المناسبة لألبانيا. وهي تفعل ذلك مؤملة في أن يكون الشعب الألباني نفسه قد تعلم من الأحداث المؤسفة الأخيرة درسا قيما في الديمقراطية ونظام الاقتصاد السوقي. وفوق كل ذلك، فليس هناك داع للقول بأن المسؤولية الأولية في عملية التطبيع في ألبانيا تقع على عاتق الشعب الألباني ذاته. واليابان مقتنعة بأن الألبانيين سيبذلون خير جهودهم للتوصل الى استقرار وتنمية دائمين.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتنان حكومة اليابان العميق للأطراف التي أسهمت في نجاح قوة الحماية المتعددة الجنسيات. وعلى وجه الخصوص، توجه حكومتي التقدير الى إيطاليا التي لعبت دورا قياديا في هذه العملية والى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والى مكتبها للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك الى المنظمات الدولية الأخرى. والآن علينا جميعا في المجتمع الدولي مسؤولية تقديم تعاوننا الى حكومة وشعب ألبانيا في جهودهما لاستعادة الاستقرار، ودعم الديمقراطية وتعزيز التنمية في بلدهم، ألبانيا.

السيد عواد (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد مصر للجهود التي بذلت من الدول التي شاركت في قوة الحماية متعددة الجنسيات المؤقتة في البانيا وذلك لدورها الكبير في إعادة الأمن والاستقرار في ألبانيا ونخص هنا بالتقدير رئاسة القوة، إيطاليا ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي. كما نعرب عن تقديرنا للمعلومات القيمة والدورية التي واظب وفد فرنسا في مجلس الأمن على تقديمها للمجلس خلال الفترة الماضية.

لقد رحب مجلس الأمن في القرار ١١٠١ (١٩٩٧) الذي صدر خلال اندلاع الأزمة في ألبانيا رحب بالعرض الذي تقدم به عدد من الدول لإنشاء هذه القوة لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية لمن يحتاجونها وكذلك للعمل على خلق بيئة مواتية لعمل أجهزة المنظمات الدولية في ألبانيا، بما فيها المنظمات التي تتولى تقديم مساعدات الإغاثة الإنسانية.

وإننا نود أن نعرب عن تقديرنا للتقارير الدورية التي قدمتها قوة الحماية خلال الأشهر الخمسة الماضية والتي أسهمت دون شك في إحاطة المجلس علما بتطور الأوضاع في ألبانيا وعمليات احتواء الأزمة التي اندلعت في بداية هذا العام. كما أبرزت تلك التقارير أن أداء القوة متعددة الجنسيات للمهام المنوطة بها قد تم وفقا لقراري المجلس ١١٠١ (١٩٩٧) أو ١١١٤ (١٩٩٧).

لقد أعطتنا قوة الحماية المتعددة الجنسيات نموذجا حيا للتعاون الإقليمي الذي يمكن أن يسهم دون شك في تعزيز السلم والأمن الدوليين، فقد نجحت القوة خلال الأشهر الخمسة الماضية في إعادة الأمن والاستقرار الى ألبانيا، كما استطاعت أن توفر المناخ الأمني الملائم لإجراء الانتخابات في حزيران/يونيه الماضي الأمر الذي أسهم دون شك في زيادة إقبال الناخبين على تلك الانتخابات والخروج منها بنتائج أشير اليها آنذاك من جانب منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بأنها مقبولة.

إلا أن نجاح هذه العملية، التي قامت بها قوة متعددة الجنسيات، لا يجب أن ينظر اليها بوصفها بديلا عن الدور الرئيسي للأمم المتحدة في احتواء مختلف الأزمات في مناطق العالم وعلى الأخص في أفريقيا.

بعد انتهاء مهام هذه القوة في ألبانيا، يبقى على المجتمع الدولي وعلى الأخص مجتمع المانحين وكذلك صناديق وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية القيام بالدور الأكبر في تعزيز أوضاع الاستقرار في الأجل الطويل من خلال الإسهام الحقيقي والجدي والفعال في معالجة المشاكل الإنمائية والاقتصادية التي يواجهها الشعب الألباني.

السيد ثيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): فرنسا مهتمة بتقييم اليوم لعمل قوة الحماية المتعددة الجنسيات في البانيا لسببين ذلك أنها عضو في مجلس الأمن ودولة مشاركة في القوة أيضا.

ويتعين علينا أن نذكر بالظروف التي أنشئت فيها هذه القوة. كانت ألبانيا في ذلك الحين تغشاها فوضى داخلية خطيرة وأعمال عنف على نطاق واسع هددت بغمس ذلك البلد في فوضى شاملة وألحقت ضررا خطيرا بأمن السكان وتوفير الإمدادات. وطلبت حكومة البانيا مساعدة الأمم المتحدة في التغلب على هذه الأزمة وفي استعادة الظروف الطبيعية لعمل الدولة وحياة السكان.

ويحق لنا أن نشعر بالارتياح اليوم إزاء رد الفعل السريع الذي أبدته الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنسبة لهذا النداء العاجل ويمكننا أن نستخلص منه دروسا مشجعة.

إن إحدى عشرة دولة، بقيادة إيطاليا، أعلنت عن استعدادها إرسال قوات إجمالي عددها ٧٢٠٠ جندي لتشكيل قوة حماية متعددة الجنسيات مهمتها تسهيل التوصيل السريع والآمن للمساعدات الإنسانية، والمساعدة في تهيئة المناخ الآمن اللازم لبعثات المنظمات الدولية في ألبانيا سواء تعلق الأمر بالمساعدات الإنسانية أو بالمساعدة في رصد الانتخابات. وقد برهنت البلدان الأوروبية، بأعمالها، عن تضامنها مع بلد التمس المساعدة. وفي الميدان قابلت تلك البلدان ظروفا لم تكن، بحكم طبيعتها، سهلة، ومن ثم قبلت أن تعرض نفسها للخطر.

إن هذه العملية، في اعتقادنا، تعتبر، خاصة في أوروبا، نموذجا لإدارة الأزمات وللاستجابة السريعة الفعالة - فهنا استجابت البلدان الأوروبية فعلا بسرعة وفعالية. وأود أيضا أن أشيد بالقوة على تنفيذ ولايتها بحياد ودون تحيز في تعاونها مع السلطات الألبانية - وهذه بالتأكيد كانت الروح التي تحلت بها الدول المشاركة في القوة في أدائها لمهمتها. وأخيرا يود وفد فرنسا أن يشيد إشادة مخلصة بالطريقة التي أدارت بها إيطاليا القوة، الأمر الذي مكنها من أن تفي بالكامل بالمهمة المناطة بها.

ومجلس الأمن أيضا اضطلع بمسؤولياته بالترخيص للدول المشاركة في قوة الحماية المتعددة الجنسيات بالقيام بالعمليات اللازمة. وبهذا برهن المجلس مرة أخرى على أنه يود أن يستجيب بطريقة مؤاتية لدول تسعى بطريقة طوعية أن تدلي بدلوها في تسوية الأزمة وأن تفعل ذلك بأسلوب شفاف تجاه الجهاز المسؤول عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لم تكن هذه هي المرة الأولى ولن تكون الأخيرة التي يتصرف فيها المجلس على هذا النحو بوضع المبادرات التي اتخذتها مجموعة من الدول، للمساعدة في التغلب على أزمة أو حلها، في إطار احترام صلاحية الأمم المتحدة ومبادئها.

ثمة منظمات دولية أخرى قدمت إسهاما ملموسا أيضا في الاستجابة لطلب البانيا تقديم المساعدة، وعلى وجه الخصوص منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي مكن تواجدها في الميدان من إجراء الانتخابات في ظل ظروف مقبولة. ووفدي يشيد بتلك المنظمة.

إن عمل المجتمع الدولي في البانيا على مدى الأشهر الأربعة الماضية كان نموذجا ناجحا على التعاون فيما بين الدول والمنظمات الاقليمية والدولية للتصرف بسرعة وبطريقة مناسبة للحيلولة دون تفاقم أزمة جديدة الى النقطة التي تهدد استقرار وسلم وأمن منطقة بأكملها. ومع ذلك، ومن أجل الاستفادة الكاملة من ثمار هذا العمل، الذي اختتم توا، لا بد من تعزيز الاستقرار في ذلك البلد والاسهام في إنعاشه الاقتصادي والاجتماعي. تلك هي المهمة التي تواجهها الآن جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة.

السيد غوريليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): منذ أربعة شهور، واستجابة لطلب من حكومة ألبانيا، ومبادرة من إيطاليا، أذن المجلس بإرسال قوة حماية متعددة الجنسيات الى البانيا. وأصبحت القوة عنصرا أساسيا في استجابة المجتمع الدولي للأزمة في ذلك البلد.

واليوم يسرنا أن نلاحظ أنه تم الوفاء بولاية قوة الحماية المتعددة الجنسيات. وهذه القوة تستحق تقديرا عاليا. فقد سهلت تطبيع الحالة في ألبانيا وضمان إيصال المساعدة الإنسانية وتوزيعها بشكل مأمون، ووفرت الأمن لممثلي المنظمات الدولية في البانيا ومكنت السطات الألبانية، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من إعداد وإجراء انتخابات برلمانية خاصة في غضون وقت قصير جدا.

ونحن نشيد بالبلدان التي اشتركت في القوة، وفي المقام الأول نشيد بقائد العملية، إيطاليا.

منذ البداية الأولى، دعت روسيا الى عملية القوة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقرارات مجلس الأمن. ومن العناصر الهامة التي سهلت نجاح عمل القوة أن ولايتها كانت قد كتبت بوضوح. فقد أقام مجلس الأمن عملية رصد مناسبة لأنشطة القوة عن طريق جملة أمور منها تلقي تقارير منتظمة. كذلك حدث تفاعل فعال بين القوة والهياكل ذات الصلة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونعتقد أن هذه الصيغة ساعدت، الى حد كبير، على ضمان التسيير المحايد للعملية ونجاحها. ونرى أن من المهم جدا لمجلس الأمن في المستقبل أيضا أن يبقى بانتظام على علم بتطور الأحداث في البانيا.

وعملية تحقيق تسوية في البانيا توفر نموذجا آخر على التفاعل المفيد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على أساس نهج شامل وتقسيم رشيد للعمل. لقد طبقت العملية الألبانية المبدأ الذي بموجبه تكون قوات حفظ السلام الإقليمية مسؤولة أمام مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن تجربة القوة ستكون مفيدة بالتأكيد في زيادة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين.

وما يتعين القيام به اليوم في ألبانيا هو تدعيم الاتجاه نحو كفالة انتقال البلد تدريجيا إلى الديمقراطية، وسيادة القانون، والإصلاحات الاقتصادية. وإننا نعتقد أن حل هذه القضايا الهامة أهمية حيوية في سياق عملية المصالحة الوطنية سيصبح أولوية للقيادة الجديدة في ألبانيا. إن بيانات ما بعد الانتخابات توفر في رأينا المتطلبات الأولية لمزيد من التطبيع التدريجي للحالة، الذي سيضطلع به، بالطبع، الألبانيون أنفسهم بصفة رئيسية.

وفي الختام، فإن الاتحاد الروسي، في سياق الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي، والتي يعهد فيها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالدور القيادي، سيظل مستعدا لتقديم المساعدة لاستعادة السلام والاستقرار في ألبانيا.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نرحب بمناقشة اليوم. وهذه هي المرة الثانية في غضون أيام قلائل ينظر فيها مجلس الأمن في اجتماع رسمي في المشاركة الإقليمية في الحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي الأسبوع الماضي ناقشنا الجهود الإقليمية الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. واليوم نحدد نهاية تصريح الأمم المتحدة الممنوح لقوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا. وكما ذكرنا في بياننا الأسبوع الماضي، فإن شعبية مفهوم المبادرة الإقليمية أخذت تزيد شيئا فشيئا؛ وهذه ظاهرة طيبة جدا. ومناقشة اليوم تجعلنا نعتقد اعتقادا أكبر بأننا، نحن أعضاء المجتمع الدولي المجتمعين في الأمم المتحدة، ينبغي ألا ندخر جهدا لجعل القيادة الإقليمية تعمل بسرعة وكفاءة. والآلية التي استخدمت فيما يتعلق بألبانيا تمثل في رأينا، تطورا إيجابيا وينبغي لنا أن نستفيد منها.

والسرعة التي قدمت بها المساعدة لذلك البلد تثير الإعجاب بالفعل. وعلى نحو خاص يتذكر وفدنا بوضوح يوم اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٠١ (١٩٩٧). وفي ذلك الوقت كانت بولندا تتولى رئاسة المجلس. ونتذكر وجهات النظر المتعددة التي استعرضها أعضاء المجلس. ولكننا نتذكر فوق كل شيء التصميم الذي عرضت به القضية على المجلس وجرت متابعتها به.

وهنا أود أن أعرب عن امتنان حكومتي للحكومات التي ساهمت بنشاط في إعداد العملية، ولا سيما لحكومة إيطاليا، لتوليها القيادة. ومن الجلي أنه بدون الرغبة التي أبدتها دول المنطقة، لتعذر إنجاز العملية بأسرها. وبالطبع، اتسمت العملية بكثير من المجازفة. وعلى كل حال، كان هناك قدر من الخطر لا يستهان به. ولكن لو لم نقرر التصرف فورا، اما كنا سنجازف بأكثر من ذلك؟ والإجابة على هذا السؤال لا تبدو صعبة جدا.

وهذه العملية، خلافا لعمليات أخرى غيرها، لم تدم طويلا، ورغم ذلك فقد حققت الكثير. ونعتقد أنه، كما ورد في التقرير الختامي المقدم إلى مجلس الأمن بشأن العملية:

"حال وجود قوة الحماية المتعددة الجنسيات، بصورة فعلية، دون إنزلاق ألبانيا في الفوضى أو حتى النزاع السياسي الداخلي" (الوثيقة S/1997/632، التذييل، الفقرة ١٣)

وبسبب هذا الوجود إلى حد كبير تسنى إجراء انتخابات كافية ومقبولة.

ونحن راضون عن المعلومات التي تلقاها مجلس الأمن طوال فترة العملية. فالتقارير الشاملة، والموضوعية، والمنتظمة لها أهمية بالغة في حالة مثل التي نتناولها اليوم. ولا يجب أن ننسى أن مجلس الأمن لا بد له من أن يتابع باستمرار تطور عملية مأذون أو مُصدق بها حتى يتمكن من التصرف كما يجب في أية مرحلة.

والآن، وقد بلغت قوة الحماية المتعددة الجنسيات نهاية عملها، تواجه ألبانيا وشعبها تحديا آخر، وهو تطوير الإمكانات الوطنية. وهذه مهمة طويلة الأمد ومعقدة، وشاقة، وهي مهمة نأمل أن تتصدى لها ألبانيا على نحو عاجل للغاية.

ولا يعني إنسحاب العملية نهاية تقديم المساعدة الخارجية لألبانيا، بل يجب تكثيف التعاون الاقتصادي والسياسي. وقد شهدنا أمثلة عديدة على هذا التعاون حتى الآن، بما في ذلك، على سبيل المثال، أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، واتحاد غرب أوروبا. ومهما قلنا فلن نغالي في الإشادة بقيمتها، وبالتأكيد سيصبح المزيد من التعاون أمرا ميسورا إذا أثبت الشعب الألباني بنفسه حسن استخدام جميع المساهمات الدولية.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أهمية دور وقدرة ما يمكن أن يكون "تحالف للراغبين": وهو تحالف الذين يدركون مدى أهمية عدم تجاهل التطورات التي تحدث في عالمنا، خاصة عندما تهدد الأمن والسلم، بصرف النظر بالطبع عن مكان وقوعها.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم حكومتي، أود أن أضم صوتي إلى أصوات أعضاء المجلس الآخرين، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، في الإعراب عن التقدير لدور قوة الحماية المتعددة الجنسيات، ولا سيما لقيادة إيطاليا، في ألبانيا خلال الشهور القليلة الماضية.

إن مهمة قوة الحماية المتعددة الجنسيات المتمثلة في تيسير التوصيل الآمن والعاجل للمساعدة الإنسانية، وحماية عاملي الإغاثة الدوليين، والمساعدة على تهيئة مناخ آمن يمكن فيه إجراء الانتخابات كانت مهمة ناجحة بكل المقاييس. وعقب العنف وفقدان الأرواح على نحو مأساوي في هذه الفترة الأخيرة، نأمل أن تكون ألبانيا قد وضعت قدمها أخيرا على درب الاستقرار والديمقراطية والاقتصاد القائم على مبادئ السوق الحرة.

وأود كذلك اغتنام هذه الفرصة للتشديد على العمل الممتاز الذي قامت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خاصة الممثل الشخصي لرئيس المنظمة آنذاك في ألبانيا، السيد فرانز فرانيتسكي، والفريق الذي عمل معه. وقد كان لعملهم دور في المساعدة على تنظيم إجراء الانتخابات، وسط احتمالات هائلة بالفشل في ذلك. ومثّل ذلك خطوة أولى حاسمة في إنشاء مؤسسات حكم ديمقراطي قابلة للبقاء في ألبانيا. وفي الفترة الحرجة المقبلة، ستظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمثابة هيئة التنسيق المركزية للأنشطة الدولية الرامية إلى مساعدة الحكومة المنتخبة حديثا.

ونرحب كذلك بنتائج الاجتماع الدولي الثاني بشأن ألبانيا، المعقود في روما في ٣١ تموز/يوليه، والذي أعاد تأكيد التزام الولايات المتحدة وشركائنا في المجتمع الدولي بمعاونة ألبانيا، والذي حدد أيضا الخطوات المالية والاقتصادية اللازمة التي يجب اتخاذها لوضع ألبانيا على قاعدة اقتصادية سليمة.

وإحدى أكثر المهام إلحاحا التي يجب على ألبانيا أن تتصدى لها تتمثل في إعادة النظام المدني وإنشاء هيكل أمني قابل للإستمرار يتفق مع مجتمع ديمقراطي. وتشمل هذه المهمة إعادة بناء القوات الألبانية المسلحة وتدريب قوة شرطة محترفة غير منحازة. ونحن نشيد بقرارات البلدان بأن تظل مشاركة في مساعدة الجيش والشرطة الألبانيين بالمساعدة الثنائية في مجال التدريب عقب مغادرة قوة الحماية المتعددة الجنسيات. ونرحب بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي، بموجب برنامجها للشراكة من أجل السلام، بأن ترسل فريق تقييم إلى ألبانيا خلال هذا الأسبوع. وستضمن توصيات الفريق في خطط طويلة المدى لإعادة بناء الهياكل الأساسية الأمنية لألبانيا في مجتمع ديمقراطي.

إن أزمة الشهور الأخيرة سارعت بإحداث فترة تغيير في ألبانيا. إلا أن هناك الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به. ولكي تنجح ألبانيا في تعزيز المصالحة

السياسية والاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وإرساء دعائم جهاز قضائي عامل ومستقل على نحو كامل، ووسائط اتصال الكترونية، وإقامة مؤسسات مجتمع مدني نشطة، لا بد من إجراء إصلاحات صعبة ومؤلمة.

وأخيرا يجب وضع حد لمخططات التحايل الهرمي التي دمرت البلد وحرمت الملايين من مدخرات حياتهم. ويجب القضاء على ممارسات قطع الطرق، والشقاق الحزبي، والانتشار المنفلت للأسلحة والفوضى في البلد. ومع أن المسؤولية تقع في آخر الأمر على عاتق الشعب الألباني وحده، يظل المجتمع الدولي مستعدا لتقديم المساعدة والدعم في الأيام المقبلة.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفدي أن يشارك في هذه المناقشة، التي تحدد الاكتمال الناجح للجهد الدولي لتهيئة الظروف الآمنة لتوصيل المساعدة الإنسانية في ألبانيا، كما وضحها القراران ١١٠١ (١٩٩٧)، المتخذ في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧، و ١١١٤ (١٩٩٧) المتخذ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ويود وفدي في البداية أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي أسهمت في قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا. ونتوجه أيضا بالتقدير إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية الأخرى التي تقدم مساعدة إنسانية للشعب الألباني. وفي هذا الصدد يود وفدي أن يشيد بصفة خاصة بحكومة ايطاليا للدور المحوري الذي اضطلعت به خلال العملية.

إن أهمية هذه القوة في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية الملحة لا يمكن المبالغة في التأكيد عليها. وعلاوة على هذا الدور الهام فقد كانت القوة ذات أثر فعال في تيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة بشكل معقول في ألبانيا. ودون وجود القوة الذي جاء في الوقت المناسب، كان يمكن أن تدخل ألبانيا في صراع أهلي لا أحد يعرف مداه. وفي هذا الصدد يرحب وفدي بالتزام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالإبقاء على وجودها في ألبانيا.

ولئن كان وفدي يقدر الدور الإيجابي الذي اضطلعت به القوة في تهيئة بيئة آمنة، فهو يود أن يشدد على أن الشعب الألباني هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلام الدائم في بلده. وفي هذا الصدد يود وفدي أن يدعو شعب ألبانيا، وخصوصا زعماءه، إلى الارتكاز على التقدم الذي أحرز حتى الآن لتحقيق السلم والرفاه في ألبانيا. وذلك يتطلب درجة عالية من الالتزام والإدارة السياسية، ونحن نتمنى لهم التوفيق في هذا المسعى. وعلى أثر ذلك يود وفدي أن يشدد على الحاجة إلى المساعدة الدولية في مرحلة إعادة التعمير التي تسعى فيها ألبانيا جاهدة لإعادة بناء مؤسساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لقد تم نشر قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا في روح من التعاون ووحدة الغرض. وهو مثال على الجهد الإقليمي الناجح، ذلك النهج الذي حظي مؤخرا بالقبول في حل النزاعات في افريقيا. وكما ذكر في التقرير النهائي، كانت اللجنة التوجيهية تعمل بمبدأ توافق الآراء. وورد في التقرير:

"وثـُبت أن هذه الآلية مكسب سياسي، لأن جميع البلدان تقاسمت المسؤولية عن قرارات اللجنة، مما عزز التماسك والتضامن." (S/1997/632، الفقرة ١٧).

ولقد أظهر مجلس الأمن في وقت سابق نفس الدرجة من التعاون وتوافق الآراء، باعتبار السرعة التي أذن بها للولاية - ناهيك عن الطريقة غير المثيرة للخلاف التي تم بها ذلك.

ولكن للأسف، لم يحظ الإذن بمثل هذه العمليات في أجزاء أخرى من العالم، وخاصة في أفريقيا، بنفس النوع من السرعة والتعاون اللذين لاحظناهما في حالة ألبانيا. ولئن كنا نقبل بأن الحالات تختلف من واحدة إلى أخرى، يحدونا أمل خالص في أن تصبح درجة التفاهم التي ظهرت في حالة ألبانيا مبدأ هاديا لمثل هذه العمليات، وألا تبقى تجربة فريدة من نوعها.

السيد لوبز دا روزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧، تلقى مجلس الأمن رسالة من حكومة ألبانيا تعرب فيها عن قلقها العميق إزاء عدم قدرتها على بسط القانون والنظام بسبب مناخ العنف والفوضى الذي انغمس فيه البلد، وطلبت النظر في الأمر بصفة عاجلة نظرا للتدهور المستمر في الحالة.

وإدراكا من مجلس الأمن لمسؤولياته، اعترف بأهمية الاستقرار في المنطقة. واعتبر المجلس أن هذا العنف

الفالت عن السيطرة ليس تهديدا للسلم في ألبانيا فحسب، ولكنه تهديد للاستقرار الإقليمي ككل. ووفقا لذلك، اعتمد بيانا رئاسيا يدعو الأطراف إلى وقف القتال وأعمال العنف، وحثها على التعاون في إطار الجهود الرامية إلى إجراء حوار سياسي بغية تخفيف التوتر وتيسير عودة السلم إلى البلد بأسره.

وقد رحبنا برد الفعل السريع هذا من جانب مجلس الأمن. إذ أظهر رغبة في العمل السريع والمتضامن من أجل إيجاد الحلول في الوقت المناسب، ليمكن بذلك تفادي المزيد من التدهور في معاقل التوتر أو حالات الصراع. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا التوجه وهذا الروح التوافقي في سائر الحالات المماثلة.

ونظرا لاستمرار العنف والقلق الذي ساور مجلس الأمن إزاء تدهور الحالة الإنسانية، فبعد اسبوعين من تلقي المجلس لرسالة حكومة ألبانيا المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧، اتخذ القرار ١١٠١ (١٩٩٧) الذي يأذن فيه بإنشاء قوة حماية متعددة الجنسيات لتيسير الإيصال الفوري للمساعدة الإنسانية، والمساعدة على تهيئة بيئة آمنة لبعثات المنظمات الدولية في ألبانيا. وغينيا - بيساو ترحب بالسرعة التي تم بها اتخاذ الإجراء وصوتت لصالح القرار، لأننا نعتقد أن الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، ينبغي أن يتدخل بدرجة وسرعة متزايدتين لدى ظهور أول علامات نشوب الصراع.

ويمكننا أن نجازف فنعرب عن أملنا في أن يستفيد مجلسنا من المثال الواضح الذي قدمته العملية في ألبانيا، بتمكينه من اتخاذ التدابير بسرعة حيثما اقتضت الضرورة في ظروف أخرى بغية المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

وتود غينيا - بيساو أن تؤكد مرة أخرى على أهمية الدبلوماسية الوقائية في التسوية السلمية للخلافات. ونود هنا أن نكرر الإعراب عن شكرنا لجميع الذين بذلوا جهودا من أجل إيجاد حل تفاوضي لهذه الأزمة. كما نتوجه بالشكر أيضا إلى الدول الأعضاء التي ساهمت بتقديم فرق للقوة. ونود أن نشيد بإيطاليا وفرنسا إشادة تستحقانها تماما، فهما أبقتا المجلس بصفة منتظمة على علم بأنشطة القوة من خلال التقارير الدورية الواضحة والدقيقة.

واليوم، بعد مضي أربعة أشهر على اتخاذ القرار ١١٠١ (١٩٩٧)، يجري مجلس الأمن تقييما لإنجازات القوة. ونعتقد أن كشف الرصيد إيجابي جدا، وأن القوة أوفت بولايتها بصورة مرضية. وهذه تمثل قصة نجاح أخرى للأمم المتحدة. فقد عاد الهدوء النسبي، ووصلت المساعدة الإنسانية إلى المقصودين بها، وأجريت الانتخابات وتم تنصيب حكومة ديمقراطية. ويجد وفدي كل ذلك مشجعا إلى درجة كبيرة.

غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله قبل أن تتمكن ألبانيا حقا من استعادة السلم وأن تمضي قدما في الطريق نحو المصالحة وإعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي. والمسؤولية الأولية بالطبع تقع على عاتق الشعب الألباني نفسه، إلا أن المجتمع الدولي سيظل له، بلا منازع، دور أساسي في هذه العملية من أجل مساعدة ذلك البلد على التصدي للمشاكل الخطيرة التي تواجهه. ونحن مقتنعون بأن الألبانيين سيستطيعون مواجهة هذا التحدي بغية ضمان إعادة تأهيل بلدهم.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بانعقاد هذه المناقشة المفتوحة لتقييم عملية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا.

وجمهورية كوريا تحيي وتهنئ البلدان المساهمة بتقديم قوات، بقيادة إيطاليا، على نهاية ولايتها المكللة بالنجاح. ونشيد أيضا بشتى المنظمات الدولية العاملة في ألبانيا على الإيصال السريع والفعال للمعونة الإنسانية التي كانت هناك حاجة ماسة إليها، لدى الشعب الألباني إبان أزمته الوطنية. ونتوجه بالتقدير أيضا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مساعدتها التي لا غنى عنها في عملية الانتخابات في ألبانيا.

إن انجازات قوة الحماية المتعددة الجنسيات تتجاوز توفير إطار أمني للعمليات الإنسانية، فقد قدم وجود القوة دليلا واضحا على التزام المجتمع الدولي بحل الأزمة سلميا وألهم الشعب الألباني بالتالي الشجاعة والأمل لإنهاء حالة الفوضى وإعادة بناء دولته. وقد ساعد مناخ الأمن الذي خلقه وجودها في تنظيم انتخابات نزيهة وحرة. وفيما يتعدى حدود ألبانيا، ساهمت قوة الحماية المتعددة الجنسيات أيضا في الحفاظ على الاستقرار في منطقة البلقان عموما عن طريق احتواء إمكانية انتقال عدم الاستقرار إلى البلدان المجاورة. إن عدم حدوث تدفقات

للاجئين ضخمة ومهددة للإستقرار إلى الدول المجاورة قد يعزى إلى حسن التوقيت في وزع القوة وعملها بكفاءة وإلى الثقة التي أعادتها إلى نفوس أبناء الشعب الألباني في مستقبلهم.

إن العملية متعددة الجنسيات في ألبانيا تثبت فاعلية تدخل المجتمع الدولي حسن التوقيت في احتواء حالة واستقرارها ومنعها من التدهور لتصبح كارثة إنسانية ضخمة. إن التنسيق الممتاز بين قوة الحماية المتعددة الجنسيات، والحكومة الألبانية، والمنظمات الدولية المتعددة العاملة في الميدان كان حاسما لنجاح هذه العملية المعقدة.

وكانت العملية في ألبانيا تدخلا متعدد الجنسيات ذا طابع فريد بمعنى أن الحالة في البلد، على ما كانت عليه من خطورة، كانت حالة إضطرابات داخلية أشعلتها أزمة مالية، وليست النوع المعهود من الصراعات المسلحة بين أطراف متنازعة، الذي يتناوله مجلس الأمن في أغلب الأحيان. ونحن نعتقد أن العملية في ألبانيا وضعت سابقة هامة لتدخلات المجتمع الدولي في المستقبل في حالات تقع فيها إحدى الدول أسر أزمة معقدة ذات آثار إنسانية خطيرة وآثار سياسية على جاراتها.

ومن أجل استقرار البلد على المدى الطويل وإعادة بنائه، من الضروري تناول الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار. وتمثل إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية في البلد على أساس الانتخابات البرلمانية الأخيرة خطوة هامة أولى في ذلك الاتجاه. ولن يتسنى عكس إتجاه هذا الاستقرار الذي تحقق بمشقة إلا إذا دعم بإعادة تأهيل اقتصادية وتنمية.

والآن وقد أكملت قوة الحماية المتعددة الجنسيات مهمتها بنجاح، يجب التشديد على أن مستقبل ألبانيا يرجع أمره إلى حكومة وشعب ألبانيا نفسيهما. ولن يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد مساعدة مجدية إلا إذا رغبت حكومة ألبانيا وشعبها في مساعدة نفسيهما. ومما يبعث على التشجيع ما ورد في بيان رئيس الوزراء نانو مؤخرا حيث قال:

"إن أفضل الأوقات بالنسبة لكل ألباني، وللأمة، هي في المستقبل، وليس في الماضي".

وتعرب كوريا عن أفضل أمانيها للشعب الألباني والحكومة الألبانية وهما يشرعان في المهمة الحيوية المتمثلة في إعادة بناء الوحدة الوطنية والمؤسسات الديمقراطية وإعادة تنشيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

السيد دالغرين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيتكلم ممثل لكسمبرغ لاحقا باسم الاتحاد الأوروبي. وتعلن السويد عن مشاركتها الكاملة في تأييد ذلك البيان.

في الستة أشهر الماضية شهدت ألبانيا وشعبها وقتا عصيبا حقا يتسم بعدم اليقين. وقام المجتمع الدولي بدور داعم هام في تجاوز الفوضى وخطر الحرب الأهلية، إلا أن مفتاح حل الأزمة ظل طوال الوقت بيد ألبانيا نفسها. وبالنسبة للمستقبل، يصح القول أيضا بأن مسؤولية تحقيق تنمية وإصلاح بنّاءين تقع قطعا على عاتق شعب ألبانيا وحكومتها وجميع القوي السياسية فيها.

وتؤكد حالة ألبانيا حاجة المجتمع الدولي إلى أن يكون متيقظا للعلامات الأولى المنذرة بإمكانية حدوث صراع وقلاقل. إن تناقص الثقة في المؤسسات السياسية، إضافة إلى المصاعب الاقتصادية والاجتماعية، يوفر تربة خصبة للقلاقل الاجتماعية. وقد مثلت قوة الحماية المتعددة الجنسيات استجابة جاءت في آخر لحظة لحالة خطيرة.

وعند مساعدة ألبانيا على إنشاء مجتمع مستقر وللحيلولة دون وقوع أزمات مشابهة في المستقبل، ينبغي أخذ الأسباب الأصلية للإضطرابات بعين الاعتبار. ولكي يحقق الدعم الدولي نتائج دائمة، تحتاج ألبانيا للمصالحة ليس في الميدان السياسي فحسب، بل كذلك في بناء المؤسسات الديمقراطية. وتمثل ثقة الجماهير في حيدة الإدارة العامة متطلبا أوليا لعودة الحياة الطبيعية. وسيتطلب ذلك التحول مساهمات دولية في مجالي الدراية والخبرة.

إن التنظيم الناجح للانتخابات في أشد الظروف تحديا يرجع الفضل فيه على الأقل إلى جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لها. ونرحب بالدور الحيوي الذي قامت به قوة الحماية المتعددة الجنسيات في توفير بيئة آمنة، فضلا عن الدعم السوقي، في تلك العملية الانتخابية. ولا يقل عن ذلك أهمية قيام قوة الحماية بتهيئة الظروف اللازمة لكي تقدم المنظمات الدولية المساعدة الإنسانية في ألبانيا. وفي هذا الصدد نعرب عن تقديرنا للبلدان المساهمة بالقوات لا سيما إيطاليا،

التي تولت قيادة هذه البعثة الهامة. وترحب السويد أيضا بجهود السيد فرانيتسكي التي بذلها حتى الآن ورغبته الصريحة في رئاسة بعثة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعين لتنسيق الجهود في مرحلة إرساء الاستقرار وإعادة البناء في عملية إنتعاش ألبانيا.

ويقدم اتحاد غرب أوروبا، رغم أن ظروف العمل لم تكن على النحو الأمثل، مساهمة كبيرة، عن طريق عنصر الشرطة الاستشارية المتعددة الجنسيات التابع له، في مساعدة ألبانيا على بناء قوة شرطة محكومة بالديمقراطية وقديرة، حيث أن الحاجة إليها ستنشأ لضمان الأمن الداخلي في المستقبل.

إن الحالة الأمنية في ألبانيا لا تزال تبحث على القلق. والنتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن لا يمكن السماح بعكس إتجاهها. ومع تخفيض قوام قوة الحماية تعددت البلاغات عن مخاطر الفراغ الأمني المحتمل. فقد قام المجرمون العاديون فضلا عن العصابات المنظمة بتصعيد أنشطتهم مجددا. وهناك قطعا حاجة للاستمرار في رصد هذا التطور عن كثب.

وستنشأ حاجة إلى أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود عقب انسحاب القوة المتعددة الجنسيات. وإذا اعتبر إبقاء وجود ذي صفة أمنية ضروريا، ينبغي التفكير بعناية في شكل هذا المشروع. وخطة منظمة حلف شمال الأطلسي الحالية لدراسة إمكانيات إعادة إنشاء الجيش الوطني في إطار الشراكة من أجل السلام أمر نرحب به.

وبالنظر إلى الحالة الصعبة التي كانت سائدة في ألبانيا قبل شهور قليلة، فإن المنجزات كانت عظيمة. والمجتمع الدولي على استعداد لمساعدة ألبانيا على توطيد دعائم الاستقرار والديمقراطية، والرفاه. وما هو مطلوب من ألبانيا هو أن تقوم، بالتعاون مع المجتمع الدولي، باستخدام ما أتيح من موارد لتحقيق نتائج إيجابية ومستدامة في مجالات الأمن، وترسيخ الديمقراطية، وإعادة بناء الاقتصاد.

السيد سواريس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية أود أن أذكر بأننا نشارك تماما في تأييد البيان الذي سيدلي به ممثل لكسمبرغ بعد لحظات باسم الاتحاد الأوروبي.

ومنذ الوهلة الأولى، دعمت البرتغال جهود المجتمع الدولي في توفير المساعدة لألبانيا بعد أن دخلت في حالة من الفوضى والاضطرابات. وفي هذا الصدد نود أن نضم صوتنا إلى الآخرين في الإشادة بالجهود الخاصة التي بذلتها إيطاليا بوصفها القوة المحركة وراء إنشاء قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا، التي ساهمت فيها البرتغال بالدعم السوقي في شكل النقل الجوي. وقد سمح وجود القوة بتوصيل المساعدة الإنسانية الدولية إلى الألبانيين وأدى إلى استقرار الحالة السياسية في البلد، مما مكن من تنظيم الانتخابات. وفي واقع الأمر، يكاد وزع قوة الحماية المتعددة الجنسيات أن يكون بالتأكيد قد أدى إلى تجنب حرب أهلية شاملة، كانت ستؤدي إلى حدوث آثار فادحة، ليس فقط للألبانيين وحدهم بل للحالة غير المستقرة فعلا في تلك المنطقة من أوروبا.

وإن الجهود المشتركة في ألبانيا التي تبذلها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واتحاد غرب أوروبا، ومجلس أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والمؤسسات الاقتصادية الدولية ووكالات الإغاثة، وجميعها تعمل في إطار التنسيق الفعّال لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هي مثال جيد على الاستجابة الإقليمية لأزمة معيّنة من جانب المجتمع الدولي. ويشير ميثاق الأمم المتحدة تحديدا إلى استخدام ترتيبات إقليمية في إطار سلطة مجلس الأمن، والاستجابة للأزمة في ألبانيا تم الاضطلاع بها مع التقيد الصارم بتلك الأحكام.

والآن، وحيث أن قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا تنسحب من ألبانيا، آن الأوان للتحرك قُدما. وبطبيعة الحال، سيواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة للشعب الألباني، إلا أن حكومة ألبانيا هي المسؤولة أساسا عن إعادة إرساء القانون والنظام، ومتابعة المصالحة الوطنية والتعمير الاقتصادي في ألبانيا، وكذلك مواصلة عملية إضفاء الطابع الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان. ونحن نحث السلطات الألبانية على أن تستجيب لجهود المجتمع الدولي وأن تتعاون تعاونا كاملا معه في تحقيق هذه الأهداف الهامة.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن وفد بلدي، مع وفود أعضاء مجلس الأمن الآخرين، يسره بالغ السرور أن يرحب بالاختتام الناجح لعمل قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا. وإن

وجود هذه القوة، الذي يستهدف توفير التدابير الأمنية الضرورية لإيصال المعونة الإنسانية، بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، كان بالغ الأهمية بالنسبة لتسوية الأزمة في ألبانيا.

ويود وفد بلدي بصورة خاصة أن يتوجه بالتهنئة لحكومة إيطاليا، ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وللاتحاد الأوروبي على ما قدمته من مساعدة سخية وفورية لشعب ألبانيا. ونود كذلك أن نؤكد على درجة التعاون والتنسيق العالية بين جمهورية إيطاليا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي مع مجلس الأمن، الذي تصرف، بناء على طلبها، وفقا للظروف.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن ارتياحه للبيان الرئاسي الذي سيُدلى به اليوم. وإن قضية ألبانيا مثال واضح جدا على الرؤية النظرية والعملية لمفهوم السلم والأمن الدوليين الذي ما برح يطبِّقه مجلس الأمن. ففي ألبانيا لم تعمل قوة الحماية المتعددة الجنسيات على وقف الهجمات المسلحة والفوضى فقط، بل ساعدت أيضا على استعادة النسيج الاجتماعي الأساسي، وتضع الآن مستقبل ألبانيا ثانية في أيدي الألبانيين أنفسهم، كما ينبغي أن يكون عليه الحال. ويشير البيان الرئاسي على نحو واع إلى أن الأمر من الآن فصاعدا يقع على عاتق الألبانيين لكي يستعيدوا الظروف الطبيعية لبلدهم، بمساعدة وتعاون المجتمع الدولي.

وإن الاختتام الناجح لعمل القوة في ألبانيا يبيِّن أيضا مدى إيجابية التدخل الدولي المسؤول عندما يجري تحت إشراف الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن هذا التدخل الذي لم يقم بأكثر مما هو ضروري، قد جرى باحترام صارم لسيادة ألبانيا وسلامتها الإقليمية، وكان هدفه في المقام الأول إنساني الطابع.

وفي هذا السياق، على سبيل المثال، سررنا سرورا بالغا، لأن الدعم التقني الذي قدمته القوة للعمليات الإنسانية، أفسح المجال للقيام بتلقيح ٠٠٠ ٣٥٠ طفل ضد الشلل، ومعالجة المياه بالكلور، وتوزيع مواد تعليمية. وأفسحت القوة المجال، في فترة زمنية قصيرة نسبيا، أمام إعادة فتح المدارس، وإطلاق النشاط التجاري من جديد وتوجيه الحياة الاجتماعية والسياسية عموما.

ونود أن نؤكد بصورة خاصة على أنه بفضل عمل قوة الحماية المتعددة الجنسيات، أصبح من الممكن كفالة بيئة آمنة أثناء الفترة الانتخابية. وفي هذا المضمار، نشيد بالقوة على تدخلها في بعض الحوادث الخطيرة في الوقت المناسب، وبذلك أتاحت توفير قدر أكبر من الحيدة في العملية الانتخابية، وتيسير مشاركة أوسع من جانب الناخبين وتفادي انتهاكات القوى السياسية للإرادة الانتخابية للشعب الألباني. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر على نحو خاص أن عمل القوة سهَّل تواجد المراقبين وأمنهم في جميع مراحل العملية الانتخابية.

وبالتالي يسر وفد بلدي أن يرى أن الممثلين البرلمانيين للاتحاد الأوروبي كان بمقدورهم الخلوص إلى أن الانتخابات كانت مرضية، وأنها يمكن أن تشكل أساسا لنظام ديمقراطي تعددي حر. وفي هذا الصدد، نشعر بالابتهاج إزاء التقارير التي تفيد بأن الحكومة الجديدة بدأت أنشطتها الدستورية.

والأمر الآن عائد للشعب الألباني ومؤسساته الدستورية لمواصلة بناء مستقبل البلد. ومن الأساسي على وجه الخصوص، أن تقوم الحكومة، في جو من الحرية واحترام حقوق الإنسان، ببذل جهود خاصة لضمان أمن البلد برمته وتحقيق المصالحة التامة بين سكانه. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وإن طريق بناء المؤسسات الدستورية معقَّد وصعب. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف متفرجا، ويجب أن يُبقي على دعمه وتعاونه من أجل إعادة التعمير التام لألبانيا. ونحن على يقين بأن الحالة ستكون كذلك.

ويود وفدي أن يكرر تقديرنا للحكومات التي أسهمت بقوات، وبخاصة للسلطات الإيطالية، التي عززت ونسقت هذا الجهد الهام المبذول من جانب المجتمع الدولي في ألبانيا، ويسره أن يعرب عن تأييده التام للبيان الرئاسي، الذي ستدلون به اليوم، السيد الرئيس، باسم مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للمملكة المتحدة.

إن حقيقة أن الأزمة المباشرة في ألبانيا قد انتهت الآن إنما يرجع إلى حد كبير إلى الدورين الأساسيين اللذين اضطلعت بهما قوة الحماية المتعددة الجنسيات ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فالعمل الفوري والفعال من جانب قوة الحماية المتعددة الجنسيات تحت قيادة

الحكومة الإيطالية ساعد في ضمان وصول المساعدة الإنسانية وفي اضطلاع المنظمات الدولية الأخرى بعملياتها في ظروف آمنة. وإن مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كانت أساسية ليس فقط في ضمان إجراء الانتخابات بل أيضا في تنسيق المساعدة الدولية لألبانيا عموما. وأود هنا أن أضم صوتي إلى الآخرين في توجيه تحية حارة لجميع الذين أسهموا في هذا العمل، وبخاصة الحكومة الإيطالية على قيادتها الفعالة لقوة الحماية المتعددة الجنسيات.

ربما تكون الانتخابات قد أجريت، إلا أن ألبانيا لا تزال تواجه بعض التحديات الصعبة. والمسؤولية الأولى عن مواجهة هذه التحديات تقع على عاتق الشعب الألباني وحكومته. ونحن نرحب بالالتزام الذي قطعته الحكومة الجديدة على نفسها بالنهوض بالمصالحة، وإعادة القانون والنظام وتنفيذ الإصلاح الاقتصادي. وإننا نتطلع إلى جميع قطاعات المجتمع الألباني لكي تضع جانبا خلافاتها الماضية وأن تعمل معا من أجل هذا الهدف. وإن المملكة المتحدة، ومعها الدول الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي، على استعداد لأن تقدم لألبانيا ما هي في أشد الاحتياج إليه من دعم ومساعدة. إلا أن المساعدة الدولية ستعتمد بصورة حاسمة على استعداد الحكومة الألبانية نفسها للتصدي لمشاكل البلد، وضمان احترام حكم القانون وحقوق الإنسان وتعزيز الأحوال الضرورية التي تفسح المجال أمام الانتعاش الاقتصادي.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن. المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل ألبانيا، وأعطيه الكلمة.

السيد كولا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن وأشكركم على إدراجكم في جدول أعمال المجلس هذه المناقشة المفتوحة بمناسبة إنهاء ولاية قوة الحماية المتعددة الجنسيات.

معروف أن ألبانيا، خلال الشهور الأولى من هذا العام، كانت تعيش وسط أزمة عامة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية ومؤسسية. ونتيجة لهذه الأزمة مرت بلادي بفترة شهدت غيابا تاما للقانون والنظام، صاحبت ذلك عمليات نهب لمستودعات الجيش وتوزيع الأسلحة على السكان. وقضى أكثر من ١٥ ٠٠٠ شخص نحبهم في هذه الحالة الفوضوية، بينما دمرت تدميرا تاما ممتلكات خاصة وعامة كثيرة.

وأعرب مجلس الأمن، من خلال بيان رئاسي صدر في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧، عن قلقه إزاء اندلاع الأزمة في ألبانيا، وبعد ذلك بثلاثة أسابيع، ومن خلال القرار ١١٠١ (١٩٩٧)، أذن بوزع قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا من أجل ضمان توزيع المساعدة الإنسانية وإنشاء بيئة آمنة لأنشطة المنظمات الإنسانية، لمدة ثلاثة أشهر من الناحية المبدئية. ومن خلال القرار ١١١٤ (١٩٩٧) مددت ولاية قوة الحماية المتعددة الجنسيات مدة ٤٥ يوما أخرى.

والحكومة الألبانية تعرب عن امتنانها العميق لمجلس الأمن على رد الفعل السريع وعلى الاهتمام الخاص الذي يعطيه للأزمة في ألبانيا. وقد حال الترخيص بالوزع العاجل للقوة في ألبانيا دون استمرار تفاقم الحالة وزاد من ثقة الشعب. وكان هذا مثلا ممتازا في تاريخ العمليات التي رخص بها مجلس الأمن لحماية السلم والأمن الدوليين.

وتعرب الحكومة الألبانية عن امتنانها الخاص للأمين العام على مشاركته الشخصية واهتمامه المستمر بهذه القضية وعلى المعلومات التي يقدمها بانتظام لمجلس الأمن.

ومن ٢٨ آذار/مارس إلى ١٤ آب/أغسطس، ناقش مجلس الأمن، بقيادة سفراء الاتحاد الروسي والبرتغال وبولندا وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة، ١١ تقريرا دوريا عن أنشطة قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا. وفي هذا الصدد، أشكرهم جميعا، وأود أن أثني أيضا على السفير ديجاميه ممثل فرنسا على عمله الممتاز وعلى عرضه القدير والماهر للتقارير المرفوعة الى مجلس الأمن. وخارج المجلس، أوجه تقديري في نفس الوقت الى السفير فولتشي ممثل إيطاليا لتأييده العظيم لهذه المسألة الهامة، ولعمله الناجح بشأنها.

وعملية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا، المعروفة بعملية ألبا، أكملت مهمتها بنجاح. وصلت هذه القوة إلى ألبانيا في ١٥ نيسان/أبريل. وكان يشكلها أفراد من ١١ دولة عضوا وكانت تضم ٧٢١٥ فردا. وقد وفت القوة بمهمتها بطريقة حيادية وغير منحازة، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الألبانية، من خلال الاحترام الكامل لوكالتها المحددة في قرارات مجلس الأمن سالفة الذكر.

وكان على هذه القوة أن تتغلب على صعاب جمة في أراض غير معروفة، وبأسلحة تنتشر في كل مكان، وفي وقت كانت حكومة المصالحة الوطنية قد شكلت فيه للتو نتيجة للحل التوفيقي الذي توصلت إليه الأحزاب السياسية الألبانية في آذار/مارس من هذا العام.

وألبانيا، حكومة وشعبا، تعرب عن شكرها العميق للدول الأعضاء في القوة. ونوجه شكرنا لايطاليا على توجيهها الممتاز للقوة، ولأسبانيا والبرتغال وبلجيكا وتركيا والدانمرك ورومانيا وسلوفينيا وفرنسا والنمسا واليونان، وكذلك لكل قائد وجندي وزع في ألبانيا. وهذه القوات كانت مصممة بشجاعة على تهيئة المناطق الآمنة لتوزيع المعونة الإنسانية ولأنشطة المنظمات الدولية، والحكومية وغير الحكومية، وعلى زيادة الثقة اللازمة لأنشطة الشرطة والجيش الألبانيين، مما يسر عمل حكومة المصالحة الوطنية. وقد هيأت القوة مناخا إيجابيا من الثقة والسلامة للألبانيين ولبعثات المراقبين من المنظمات الدولية خلال الانتخابات البرلمانية الألبانية في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وقد فهم الشعب الألباني فهما صحيحا دور هذه القوة وأهميتها. وأيدها واستقبلها بحفاوة. وفي الوقت الذي حدثت فيه خسائر ألبانية كثيرة، لم يهاجم جندي من هذه القوة أو يهلك أثناء بقائها في ألبانيا. وهذا لا يعني أن العملية لم تكن خطيرة أو صعبة، بل يثبت أن هذا المسعى كان ناجحا وفعالا. وفي نفس الوقت يبين تقدير الألبانيين لهذه القوة وتضامنهم معها.

وتحيي الحكومة الألبانية المنظمات الدولية الاقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، بل تعرب عن امتنانها لها لاستعدادها ومساعداتها أثناء مرحلة الطوارئ في الأزمة الألبانية، وللمنظمات الإنسانية الأخرى الحكومية وغير الحكومية، التي ضمنت إيصال المعونة الإنسانية الى ألبانيا. وهذا يشهد على مدى النجاح الذي يمكن أن تحققه في تعاملها مع الأزمات الإنسانية.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه من هذا العام، أجريت انتخابات برلمانية في ألبانيا أسفرت عن تشكيل حكومة ائتلافية جديدة على أساس التمثيل السياسي الأعرض. والأولويات الرئيسية لهذه الحكومة هي الاستعادة السريعة للنظام العام والانتعاش الاقتصادي في البلد.

ونرى أنه سيجري ضمان النظام العام والأمن خلال فترة قصيرة. وستبدأ ألبانيا السير على طريق التنمية العادية والسديدة. وفي نفس الوقت، نثق ثقة كاملة باستمرار دعم المجتمع الدولي وجهود بلدنا من أجل التعمير.

ويحدونا الأمل في أن يصل مؤتمر المانحين، المتوقع أن يعقد قريبا في إيطاليا، بعد اجتماع روما في ٣١ تموز/يوليه من هذا العام، الى نتائج ملموسة بالنسبة لتحقيق التقدم والتنمية على وجه السرعة في ألبانيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ألبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم الثاني هو ممثل إيطاليا، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أقول إن إيطاليا تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به سعادة السفير جان - لوي وولزفلد، الممثل الدائم للكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به.

في ١١ آب/أغسطس، ترك الجنرال فورلاني، قائد قوة الحماية المتعددة الجنسيات، الأراضي الألبانية، مكملا انسحاب كتائب البلدان الـ ١١ التي شاركت في عملية ألبا. وكان إجمالي ما جرى وزعهم ٥ ٢١٥ ٧ رجلا، أكثر من نصفهم من الايطاليين. ونفذوا ٦٩٨ ١ مهمة. وجرى توزيع ١٦٨ ٥ طنا من الأغذية و ٣٣٩ طنا من الأدوية تحت حماية القوة.

وقوة الحماية المتعددة الجنسيات - التي رخص بها بمقتضى قراري مجلس الأمن ١١٠١ (١٩٩٧) و ١١١٤ (١٩٩٧) - تعاونت تعاونا وثيقا مع السلطات الألبانية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية الرئيسية، بما فيها الأمم المتحدة ووكالاتها المتصلة بها، لإيجاد حل سلمي للأزمة. وقد يسرت هذه القوة الإيصال الآمن والفوري للمساعدات الإنسانية وساعدت على تهيئة بيئة آمنة لبعثات المنظمات الدولية.

وفوق ذلك، أتاحت قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا الإطار الأمني الذي تحتاج إليه الانتخابات الألبانية التي غدت ممكنة عن طريق دبلوماسية المكوك

التي لا هوادة فيها للرئيس فرانيتسكي، المبعوث الخاص للدانمرك بوصفها وقتئذ رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهذا جدير بالذكر لإنني أعتقد أنه كان عنصرا هاما في النجاح. ورصدت العملية من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبلغت ذروتها بانتخاب البرلمان الجديد وبتشكيل حكومة جديدة. وكانت الانتخابات مرحلة حاسمة على الطريق إلى الاستقرار والمصالحة الوطنية في البلاد؛ وقوّت انتشار الديمقراطية وأعادت الثقة إلى الألبانيين.

وإلقاء نظرة إلى الوراء يبين أن هذه النتيجة الإيجابية انبثقت من عنصرين أساسيين: تصميم مجموعة من البلدان - "تحالف الراغبين" - على العمل بسرعة لإعادة الحالة إلى مجراها الطبيعي في ألبانيا، حتى إلى درجة المخاطرة بأرواح جنودها، والمباحثات التي اتسمت بسرعة مماثلة لمجلس الأمن، في حضور الأمين العام، كوفي عنان، الذي جاء مرتين، وربما يتذكر الممثلون هذا، ليؤكد الإلحاحية، وليقدم النصح القيم للسلطات الإيطالية حول طريقة سير العملية خلال زيارته لروما.

ولا نستطيع أن ننسى أنه عندما اتخذ القرار لبدء العملية، كانت الحكومة تفقد سيطرتها على الأرض، وكان البلد ينحدر تجاه الفوضى. وكان الموقف الاقتصادي قد هبط عموديا بسقوط ما سميت بالخدع الهرمية، التي أهدرت مدخرات الآلاف من الأسر. وكانت حالة الطوارئ الإنسانية تستفحل كل يوم، وسلبت مستودعات الأسلحة، وأصبح السكان المدنيون مدججين بالسلاح. وتفشت الجرائم العامة خاصة بعد انهيار نظام السجون. وغدا خطر انتشار الأزمة إلى البلدان المجاورة وشيك الوقوع.

وبفضل حزم وسرعة عمل المجتمع الدولي، احتوي الموقف وحول مجراه، والآن عاد ٣,٥ مليون ألباني مرة أخرى إلى الطريق نحو التطبيع والأمن الداخلي، وكما نتعشمه، نحو التأهيل الاقتصادي والاجتماعي. وإنني لأجرؤ على القول بأنه لو كان المجتمع الدولي قد تصرف بنفس السرعة والتصميم في البوسنة والهرسك وفي منطقة البحيرات الكبرى، لكان من المحتمل أن تنجو آلاف الأرواح من الموت وأن يحال دون الآلام والتدمير العظميين.

وفي رأينا، أسهمت عدة عوامل في النتيجة الإيجابية للعملية الألبانية. كان بعضها مبتكرا ويمكن له أن يثبت فائدته في التخطيط لمثل هذه الأنشطة وتسييرها في المستقبل.

أولا، كانت وحدة النية، التي أظهرتها مجموعة من البلدان للانخراط فورا في عملية خطرة ولكنها ضرورية.

ثانيا، الإجراء الحاسم من مجلس الأمن إذ وافق في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٧ على ولاية للقوة في يوم واحد في غضون ١٢ ساعة من طلب السلطات الألبانية. وأعتقد أن هذا سجل قياسي لهذه الهيئة.

وكان العامل الثالث التخطيط لقوة الحماية المتعددة الجنسيات ونشرها السريع، وإنني لأفتخر بالقول إن هيئة الأركان الإيطالية استغرقت أربعة أيام فحسب من اعتماد القرار لتقدم الخطوط الإرشادية العملية للبلدان الأخرى المشاركة، بينما نزلت بعثة متقدمة إلى شواطئ ألبانيا في الوقت ذاته. وبعد ذلك بأسبوعين، نشرت الوحدات الأولى من قوة الحماية المتعددة الجنسيات في الميدان.

رابعا، دار تشاور وتعاون سياسيان ومكثفان وفي العمق بين البلدان المشاركة مما أتاح للقوة الإرشاد الكافي من البداية. وأنشئت لجنة توجيهية اجتمعت أسبوعيا في روما تحت رئاسة السفير أميديو دي فرانشيس. وتألفت اللجنة من المدراء السياسيين من البلدان الأحد عشر المساهمة بقوات وقائد القوة. وحضر الاجتماعات بصفة مراقب ممثلو الأمم المتحدة ووكالاتها المرتبطة بها، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وهكذا، استطاعت كل البلدان المسهمة والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تتفاعل معا وأن تتخذ قرارات عامة في وقت مناسب ودائما بناء على اتفاق الآراء، وهذه نقطة أود التشديد عليها وأعتقد أنها مهمة جدا. كما أعدت اللجنة التوجيهية التقارير الـ ١١ النصف شهرية التي فوض مجلس الأمن إعدادها، وهكذا قدمت المعلومات السريعة والمفصلة فيما يتعلق بأنشطة القوة.

وخامسا، وضعت حدود واضحة بشأن الإطار الزمني للعملية منذ البداية مع شرط للاختتام احترم احتراما كاملا.

وكان العامل السادس شمول الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية وإدماجها بصورة مستمرة للعملية كلها.

وأخيرا وليس آخرا، احترام القوة احتراما كاملا ومطلقة لولايتها بصدد الحيدة الكاملة وعدم تحيزها إزاء القوى السياسية الألبانية وامتناعها عن التورط في القيام بمهام الشرطة مهما بلغت صعوبة هذا كما ثبت أحيانا.

وموجز القول إنه في هذه المناسبة كان هناك امتثال صارم بالقواعد الذهبية الثلاث لنظرية حفظ السلام الحديثة: طلب الحكومة الشرعية وموافقتها؛ عدم انحياز حفظة السلام؛ وعدم لجوء حفظة السلام إلى الأسلحة إلا للدفاع عن النفس. ونتيجة لهذا، ومثلما لاحظه زميلنا من غينيا - بيساو، يمكن اعتبار ألبانيا قصة نجاح أخرى للأمم المتحدة، مثل موزامبيق وكمبوديا والسلفادور وهايتي.

وابتداء من هذه النقطة تدخل ألبانيا مرحلة ثانية ليست أقل صعوبة: عليها أن تتناول المصالحة الوطنية الطويلة الأمد، وإعادة تأهيل مؤسسات الدولة، والإصلاح الاقتصادي، وإعادة البناء. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن المسؤولية الأولية عن مستقبل ألبانيا تقع على عاتق الشعب الألباني والسلطات الألبانية. ولكن جهودهم لن تأتي بفائدة إذا قصر المجتمع الدولي في منح المساعدة التي تلح الحاجة إليها خلال هذه المرحلة الجديدة. ويبدو أننا بدأنا بداية طيبة. ويعمل المانحون المتعددو الأطراف والثنائيون معا بصورة فعالة لمساعدة الألبانيين على جعل اقتصادهم مستقرا وعلى خلق الظروف لنمو سليم ومستدام.

بيد أن النمو الاقتصادي وحده لن يأتي بالاستقرار والتقدم. يجب تقوية إدارة البلد ومؤسسات الديمقراطية، وهذا أمر تعلمناه من الأحداث الأخيرة. ويجب أيضا إيلاء اعتبار خاص لأضعف قطاعات الشعب الألباني، خاصة الأطفال الذين هم مستقبل البلد - وهم مستقبل بلداننا جميعا - والذين يجب اعتماد برامج المساعدة المناسبة لهم بصورة ملحة.

وتتعهد إيطاليا بأن تستمر في تقديم المساعدة لدعم تأهيل جارتها الإدرياتيكية. وعلى المستوى العسكري، سنعمل داخل إطار المنظمات الدولية ذات الصلة حاليا، والمؤسسات المالية، والكثير من المنظمات غير الحكومكية التي بدأت فعلا في مساعدة ألبانيا على مواجهة تحدياتها. دعنا لا ننسى المنظمات غير الحكومية التي تلعب دائما دورا في غاية الأهمية في مثل هذه المواقف. وعلى المستوى الثنائي، أنشأت الحكومة الإيطالية لجنة مؤقتة مكونة من الإدارات المشاركة في تقديم المساعدة إلى ألبانيا ويرأسها المفوض أنجيوني، وذلك لتنسيق كل المبادرات الثنائية الهادفة إلى الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلد، مولية الأولوية للتعليم العام، والأنظمة الصحية والقضائية، وتعزيز التجارة، ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وتحقيقا لهذا الغرض، كما أشير في بيانات سابقة عقدنا مؤتمرين تحضيريين في روما في أيار/مايو وتموز/يوليه، برئاسة وزير خارجيتنا السيد ديني شخصيا، اشتركت فيهما مؤسسات مالية دولية والمانحون الرئيسيون وسائر المنظمات الدولية. وهذان المؤتمران سيتبعهما اجتماع وزاري في روما في الخريف القادم، وسيتبعهما بعد ذلك مؤتمر للمانحين في بروكسل. ونحن على ثقة بأن ألبانيا، بدعم من المجتمع الدولي سوف تبدي التصميم اللازم لإعادة الاندماج بالكامل في الأسرة الأوروبية، التي تنتمي إليها بحكم الجغرافيا والتاريخ والثقافة.

وأود أن أكرر الإعراب عن امتنان بلدي المخلص للدول والحكومات الـ ١٠ التي تعاونت بفاعلية كبيرة لتحقيق نتيجة إيجابية لهذه العملية، وأعرب عن امتناننا العميق والمخلص لرؤساء المجلس الذين أدركوا إلحاح الحالة في اللحظات الحرجة، وهم السفير فلوسفيتش ممثل بولندا، والسفير مونتيرو ممثل البرتغال، والسفير بارك ممثل جمهورية كوريا، والسفير لافروف ممثل الاتحاد الروسي، والسفير أوسفلد ممثل السويد وبالطبع أنتم، سيدي الرئيس.

وأوجه الشكر أيضا إلى سائر أعضاء مجلس الأمن على التزامهم المخلص بالإذن للعملية ورصدها وخاصة السفير ديجاميه ممثل فرنسا، الذي كان بلده أحد المساهمين الرئيسيين في القوة والذي لعب وفده دورا أساسيا في إبقاء المجلس على علم بما يجري. وبالطبع فإنني أوجه التهاني المخلصة إلى زميلنا السفير كولا ممثل ألبانيا الذي طوال هذه الأوقات الصعبة بالنسبة لبلدي، تابع العملية هنا في نيويورك بهدوء وحسن تقدير ومهارة دبلوماسية.

بيد أن عملنا هنا من الممكن أن يفضي إلى نتائج لا تذكر أو إلى لا شيء على الإطلاق لولا شجاعة وتفاني

الضباط والجنود الذين يخاطرون بحياتهم يوميا في أنشطة حفظ السلام. فعن طريق هؤلاء الضباط والجنود، تصبح المثل العليا للسلام والتضامن الواردة في الميثاق حقيقة واقعة بالنسبة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم. إننا ندين لهم جميعا بدين دائم من الامتنان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل تركيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن ألبانيا وشعبها الصديق مرا بأوقات صعبة جدا. وقد نجمت تلك الصعوبات، إلى حد كبير، عن عملية التكيف المؤلمة مع نظام سياسي واجتماعي واقتصادي جديد. وبذلك أصبح السلام والأمن والاستقرار في شبه جزيرة البلقان، وتركيا جزء منها، في حالة حرجة جدا في ضوء المحنة الطويلة لانهيار يوغوسلافيا. وعندما نظرنا إلى الأزمة في ألبانيا وضعناها في إطار هذه الخلفية. وكنا مقتنعين بأن ضمان السلام الداخلي والاستقرار في ألبانيا شرط لا غنى عنه من أجل صون السلام والاستقرار في المنطقة. والواقع أن وحدتنا العسكرية في قوة الحماية المتعددة الجنسيات كانت مجرد تعبير عن اهتمام تركيا المستمر والتزامها باستقرار الإقليم وبجهود حفظ السلام الدولية.

ولعلكم تذكرون أن المبادرة من أجل التوصل إلى حل فعال للمشكلة نبعت من الإرادة السياسية للقيادة الألبانية. إذ أن الحكومة الألبانية هي التي طلبت مساعدة المجتمع الدولي، وشعرت الدول الأعضاء والأصدقاء وجيران ألبانيا بأن من واجبهم تقديم الدعم القوي واللازم لذلك البلد لتمكينه من التحرك قُدما وبسرعة على درب السلام والاستقرار.

وهذا الدعم قدم عن طريق قوة الحماية المتعددة الجنسيات، في حدود الإطار القانوني المرسوم في القرارين ١١٠١ (١٩٩٧) و ١١١٤ (١٩٩٧). وإن إيطاليا، في هذا الصدد، جديرة بامتنان المجتمع العالمي للدور القيادي الذي اضطلعت به في هذا العمل من أعمال التضامن الدولي. وتركيا كانت من بين مقدمي هذين القرارين. فهذان القراران وفرا الإطار لعملية محددة الغرض والمدة، ولكن قادرة على الوفاء بمتطلبات المهمة المطلوبة. والعملية ذاتها اكتست طابعا مؤقتا. ولم تكن جهدا من الأمم المتحدة لحفظ السلام بالمعنى التقليدي. ومن الممكن، في المستقبل، التفكير في استخدام هذا الأسلوب في حالات طارئة أخرى. والواقع أن الترتيب المتوخى في القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى يمكن اعتباره نموذجا آخر لشكل جديد من عمليات حفظ السلام. وجهد حفظ السلام في البوسنة تحول إلى عملية لحفظ السلام قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي بسمات مماثلة. ونحن نعتقد أن من الواجب إجراء تمحيص أكثر تعمقا لمزايا وعيوب هذه العمليات.

وعلى أية حال كانت العملية في ألبانيا ناجحة. وحظيت بالتعاون الكامل للسلطات الألبانية وحظيت بصفة خاصة بتعاون الشعب الألباني. وقامت الوحدة التركية بمهمتها في مناخ من الصداقة والتعاون. وإن التخطيط والتنسيق بين الدول المساهمة بقوات ضمنا عملية سلسة. ومن ثم تسنى للشعب الألباني أن يجري الانتخابات البرلمانية التي مهدت السبيل لحل الأزمة. وقد رحبت حكومتي بالانتخابات باعتبارها خطوة أولى لتوفير الأساس لحل دائم لمشاكل ألبانيا بالوسائل الديمقراطية. وإن قوة الحماية المتعددة الجنسيات كانت جزءا من جهد دولي واسع النطاق لإحلال السلام والاستقرار في ألبانيا ومساعدتها في استئناف تقدمها على درب الانتعاش السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكامل. ولا بد هنا من التنويه بإسهامات منظمات دولية أخرى وخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي قامت عن طريق توفير الإطار التنسيقي للمساعدة الدولية في ألبانيا، بدور فعال في الجهود المشتركة لاحتواء الأزمة وإزالتها. بيد أن العمل الحقيقي يبدأ الآن. إن الدعم الدولي المستمر ضروري من أجل الاستقرار الدائم والتنمية في ألبانيا.

لقد أسهمت العملية إسهاما فعالا في الوفاء بأحد المقاصد الرئيسية المكرسة في ميثاق هذه المنظمة ألا وهو الحفاظ على السلم والأمن، كما ساهمت في استقرار بلد عضو هو ألبانيا. والآن حان وقت الوفاء بهدف رئيسي آخر ألا وهو تحقيق التعاون الدولي لحل مشاكل ألبانيا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

حكومتي، كالعهد بها دائما، ستواصل دعم ألبانيا، التي نرتبط بها بروابط تاريخية وثقافية وثيقة، عن طريق ترتيبات ثنائية، وستتحمل نصيبها من المسؤوليات في الجهود المشتركة في المحافل الدولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل لكسمبرغ. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وولتسفلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وانضمت إلى هذا البيان استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا. وتضم نفسها إلى هذا البيان أيضا كل من إيسلندا وليختنشتاين والنرويج.

إن ولاية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا بلغت نهايتها للتو. وكانت الحكومة الألبانية قد طلبت من المجتمع الدولي في آذار/مارس الماضي تقديم المساعدة دعما للجهود التي تبذلها من أجل التغلب على الاضطراب والفوضى اللذين كان البلد يتخبط فيهما. واستجاب المجتمع الدولي بسرعة، واتخذ مجلس الأمن يوم ٢٨ آذار/مارس القرار ١١٠١ (١٩٩٧) الذي يأذن بإنشاء قوة حماية متعددة الجنسيات لتيسير الإيصال الآمن والعاجل للمساعدة الإنسانية في ألبانيا، وللمساعدة على إيجاد بيئة آمنة لبعثات المنظمات الدولية.

ويوم ١٩ حزيران/يونيه قام مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة لجملة أمور منها كفالة الاستقرار المطلوب، عن طريق وجود دولي، ليتسنى سير العملية الانتخابية في بيئة هادئة وآمنة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للبلدان التي أسهمت بقوات، ومنها دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي قدمت ثماني فرق، ولا سيما الحكومة الإيطالية التي اضطلعت بدور رئيسي في إنشاء القوة المتعددة الجنسيات وتوجيهها.

إن العمل الذي قام به المجتمع الدولي في ألبانيا لم يكن ممكنا من دون العمل الذي قامت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويتقدم الاتحاد الأوروبي بأحر آيات شكره إلى السيد فرانيتسكي، الممثل الشخصي لرئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آنذاك، على العمل الدؤوب الذي قام به على الأرض ولدى المنظمات الدولية لكفالة إجراء الانتخابات في ظل ظروف مقبولة.

إن مختلف المنظمات الدولية، ومنها اتحاد غرب أوروبا ومجلس أوروبا، عملت معا ضمن الإطار الذي قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتنسيقه، وأتمت عملها على نحو لافت للنظر فتجنبت الازدواجية التي لا معنى لها وأوصلت المساعدة الفعالة إلى الشعب الألباني في أحلك الأوقات.

ولقد قدم الاتحاد الأوروبي بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ مساعدات كبيرة إلى ألبانيا بلغت قيمتها ٤٥٠ مليون وحدة نقدية أوروبية، لا سيما في ميدان المساعدة الإنسانية والتعاون التقني. ومنذ بداية الأزمة، اضطلع الاتحاد الأوروبي اضطلاعا كاملا بالدور المسند إليه في إحلال الاستقرار السياسي والأمن في ألبانيا. واضطلع في عمله إلى جانب المنظمات الأخرى التي تتعاون في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور نشط في الجهود المبذولة من أجل إحلال الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأفراد المنتمين إلى مجموعات الأقليات، فضلا عن الإعداد للانتخابات ورصدها.

ولقد أعلن الاتحاد الأوروبي في عدة مناسبات عن عزمه على مساعدة ألبانيا في استعادة استقرارها السياسي وإحلال الأمن فيها. ومع ذلك، فهو يؤكد أن على السلطات الألبانية أن تقرر في المقام الأول ردود فعلها المناسبة للتحديات المتمثلة في إحلال الاستقرار والأمن، وتحقيق المصالحة الوطنية، فضلا عن تعزيز المؤسسات الديمقراطية وكفالة الانتعاش الاقتصادي للبلد. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالنجاح الذي حققته مؤخرا قوات الأمن الألبانية في فلوري بجمع الأسلحة التي يقتنيها الناس على نحو غير قانوني والتصدي للعصابات المسلحة.

ويجب قبل كل شيء إحلال القانون والنظام، ولا بد من احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات الأقليات؛ ويجب تطبيق القواعد الديمقراطية. وإن إنشاء البرلمان وتشكيل الحكومة بسرعة على أساس نتائج الانتخابات كانا مرحلة أساسية في هذه العملية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن حالة الطوارئ قد انتهت بانسحاب قوة الحماية المتعددة الجنسيات، وأن الوقت قد حان للمباشرة بعملية إرساء الاستقرار والعودة إلى الظروف الطبيعية. وسيدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها الحكومة الألبانية من أجل إنعاش مؤسسات الدولية، وتعزيز الحياة الديمقراطية في ألبانيا، وإعادة بناء نظامها الاقتصادي والمالي.

سبق للاتحاد الأوروبي أن خصص للفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ مساعدات يبلغ مجموع قيمتها ٢١٢ مليون وحدة نقدية أوروبية. وحالما تنشأ الهياكل الحكومية والإدارية الجديدة سيُنظر في هذه المساعدات مجددا في ضوء الحالة على الأرض.

إن المشاركين في مؤتمر كبار المسؤولين المعني بألبانيا الذي انعقد في روما يوم ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ برئاسة وزير الشؤون الخارجية في إيطاليا دعوا إلى قيام علاقات عمل بناءة بين الحكومة الجديدة والمعارضة بروح المصالحة الوطنية الصادقة. وسيراقب الاتحاد الأوروبي عن كثب الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الألبانية في هذا الشأن. ولقد أعلن المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، أن من شأن المساعدات الدولية أن تكون مرهونة بالظروف السياسية والاقتصادية التي تقرر التدابير التنفيذية التي يتعين اتخاذها ضمن عملية الإصلاح.

إن الاتحاد الأوروبي أعد مشروع خطة دولية من أجل ألبانيا سيُعرض في شكله النهائي في اجتماع وزاري عن ألبانيا يعقد في روما في فصل الخريف. ويرمي الاجتماع إلى إرساء الأسس لتقديم المساعدات المؤسسية والاقتصادية في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، ستعقد اللجنة الأوروبية مؤتمرا للمانحين في بروكسل بالتعاون مع البنك الدولي حالما تتفق الحكومة الألبانية وصندوق النقد الدولي على برنامج للإصلاح الاقتصادي.

وأخيرا، يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي القاضي بدراسة إمكانية وضع برنامج لإعادة بناء الجيش الألباني في إطار الشراكة من أجل السلام.

إن الشعب الألباني عاش طوال الأشهر القليلة الماضية فترة مؤلمة وصعبة بصورة خاصة. وقام الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بتقديم المساعدة السياسية والإنسانية والاقتصادية للتغلب على الأزمة. واضطلعت قوة الحماية المتعددة الجنسيات بدور رئيسي في هذا العمل. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه لجميع الرجال والنساء الذين شاركوا في هذا المسعى. ويتعين الآن على الشعب الألباني وحكومته المنتخبة حديثا الشروع في إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة في إطار حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية. ويمكن لألبانيا، لدى شروعها في هذا الإجراء، أن تعتمد على الدعم المتواصل من الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج إسمه في قائمتي ممثل سلوفينيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نقدر تقديرا مخلصا إجراء هذه المناقشة المفتوحة التي تمكن مجلس الأمن من تقييم الإنجازات التي حققتها العملية المتعددة الجنسيات الهامة في ألبانيا، ومن التركيز على المهام المتبقية بعد انتهائها.

إن سلوفينيا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به للتو ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وهي ملتزمة بمضمونه، ونود أن نضيف النقاط التالية.

لقد مرت ألبانيا في الأشهر الأخيرة بفترة صعبة للغاية. والأحداث التي أفضت إلى انهيار مؤسسات الدولة والنظام العام معروفة جيدا. وكان لظاهرة التفكك الاجتماعي التي نتجت عنها احتمال التأثير الخطير والسلبي على الحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر بالفعل في الدول المجاورة. وتطلبت خطورة هذه الظروف اتخاذ إجراء سريع ومفيد.

إن دول المنطقة ودولا أخرى أثبتت قدرتها على التعاون الفعال في التصدي لهذه الحالة. وعقب المناشدة الصادرة عن السلطات الألبانية بتقديم المساعدة لها، تم التعجيل في تجميع قوة الحماية المتعددة الجنسيات بقيادة إيطاليا ونشرها في البلد. ومن المشجع للغاية أن نرى أن الاستجابة العاجلة والفعالة أمر ممكن.

ونحن نشيد بإيطاليا على المبادرة التي اتخذتها وعلى قيادة العملية بطريقة فعالة، وبحكومة ألبانيا على تعاونها، الأمر الذي أسهم إسهاما كبيرا في الوفاء بالولاية المنوطة بها. علاوة على ذلك، تعتبر هذه العملية مثالا للتعاون الناجح بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية ذات الصلة، فضلا عن كونها مثالا للعمل الوقائي الذي جاء في الوقت المناسب ووفَّى بالمراد.

والدور الذي اضطلعت به قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا دور لا غنى عنه. فقد كانت القوة

أداة فعالة في تهيئة الأحوال لاستعادة الاستقرار والعودة إلى الحالة الطبيعية. وبالإضافة إلى مهمتها الأولى المتمثلة في حماية المساعدة الإنسانية، وفرت بيئة آمنة لإجراء الانتخابات. وقد شهدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا بأن إجراء الانتخابات ونتائجها كانت مقبولة. ولذلك فإن هذه الانتخابات تمثل خطة مهمة للغاية نحو إعادة بناء نظام ديمقراطي في ألبانيا.

إلا أن العملية الانتخابية الناجحة لم تكن سوى البداية. والتحديات التي تواجه الحكومة الألبانية الجديدة تحديات هائلة. فالمصالحة السياسية، وتعزيز الديمقراطية، والإصلاحات المؤسسية والاقتصادية، كلها تتطلب بيئة آمنة ومستقرة. وإعادة الأمن العام في عموم البلاد مهمة شاقة في ضوء استمرار حالة انعدام القانون ووجود عصابات مسلحة في بعض الأنحاء. ومن الضروري التنبه إلى أن الحالة لا تزال محفوفة بالمخاطر التي من شأنها أن تعرض للخطر التقدم الذي أحرز حتى الآن. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يظل معنيا بألبانيا وأن يساعد في تقدمها.

وقد ساهمت سلوفينيا في قوة الحماية المتعددة الجنسيات وتقف مستعدة لتقديم المزيد من المساعدة سواء عن طريق الآليات المتعددة الأطراف والمناسبة، أو ثنائيا. وتتسم التنمية والمساعدة الإنسانية بأهمية خاصة في المرحلة المقبلة من إعادة بناء ألبانيا. وقد بعثت سلوفينيا حديثا مساعدة إنسانية إلى ألبانيا تشمل آليات. ونرغب أيضا في المساهمة في الجهود الرامية إلى تدريب وإنماء قوات الأمن، وخاصة الأفراد المختصين بالتعامل مع الجريمة المنظمة.

ونرحب بالنظر في الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظمة حلف شمال الأطلسي في عملية الاستقرار. وسلوفينيا من خلال عضويتها في الشراكة من أجل السلم، مستعدة لتأييد هذا الدور.

وأخيرا، ترحب سلوفينيا باستعداد البنك الدولي للمساعدة في تنفيذ برنامج إسعافي للإنعاش الاقتصادي، وباستعداد البلدان المانحة لعقد مؤتمر لمساعدة ألبانيا حالما يتم التوصل إلى الاتفاق بين الحكومة الألبانية وصندوق النقد الدولي بشأن برنامج للإصلاح الاقتصادي.

إن الاستقرار والأمن في منطقة جنوب شرقي أوروبا لا يزال يمثل شاغلا للمجتمع الدولي. وستظل مشاركة المؤسسات الدولية المناسبة في ألبانيا ذات أهمية كبرى. وترغب سلوفينيا في الإسهام بنصيبها. وفي هذا السياق، نرحب خاصة بتحديد موعد المؤتمر الوزاري بشأن ألبانيا الذي سينعقد هذا الخريف في روما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الدانمرك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مولدي (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أود أن أعرب عن ارتياحي لقرار مجلس الأمن عقد هذه الجلسة الرسمية عن الحالة في ألبانيا. فهي تتيح فرصة في الوقت المناسب لإيجاز النقاط الرئيسية المتعلقة بمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في حل الأزمة في ألبانيا وللنظر في نطاق المساعدة الدولية المستقبلية لألبانيا.

وبإجراء انتخابات مقبولة وملائمة في ٢٩ حزيران/يونيه و ٦ تموز/يوليه من هذه السنة، وما أعقبها من تشكيل حكومة جديدة في ألبانيا، تكون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد حققت الأهداف الرئيسية لولايتها في ألبانيا، والمتمثلة في عرض مساعيها الحميدة لإعادة إجراء الاتصالات بين الأحزاب السياسية في ألبانيا، وخاصة فيما يتعلق باعتماد قانون انتخابي مقبول لجميع الأحزاب، وتمهيد الطريق لإجراء انتخابات مقبولة في أحوال صعبة في نهاية حزيران/يونيه، وبالتالي إعادة فتح الباب للمجتمع الدولي لمساعدة ألبانيا في إعادة بناء البلد. وأمكن إحراز النتائج بفضل الاستجابة السريعة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

ويمثل تنصيب الحكومة الجديدة بداية جديدة لألبانيا. والمسؤولية عن تشكيل المستقبل تقع في المقام الأول على عاتق الألبانيين أنفسهم. غير أن المجتمع الدولي يجب أن يكون مستعدا لمواصلة مساعدة ألبانيا في هذه العملية. ويجب التوصل إلى اتفاق بشأن شروط المساعدة الدولية.

وإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستكون مستعدة لمواصلة دعم ألبانيا. وبناء على قرارات المنظمة التي اتخذتها في آذار/مارس والتجارب الأخيرة مع الجهود الدولية في ألبانيا، والارتكاز على استنتاجات المؤتمر

المنعقد في روما في ٣١ تموز/يوليه من هذه السنة، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مستعدة لقبول هذا التحدي بطريقتين: أولا وقبل كل شيء، أن تستمر في توفير الإطار التنسيقي للجهود الدولية في ألبانيا، الذي يمكن فيه للمنظمات الدولية أن تضطلع بدورها كاملا في مجالاتها الخاصة؛ وثانيا، أن تقدم، بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى، المشورة والمساعدة في إطار مجال خبرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وحاليا تتركز الجهود الخاصة بمنظمة الأمن في أوروبا على المساعدة في مرحلة ما بعد الانتخابات، حيث تتعلق بترسيخ وإنماء الديمقراطية والقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولهذه الغاية فإن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينشط في وضع برامج ملموسة موجهة نحو هذه المساعدة الأساسية لما بعد الانتخابات.

ويتسم التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى الناشطة في هذا المجال بأهمية كبرى حتى لا تتكرر الجهود ولضمان تكاملها. وستعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن كثب مع مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية وغيرها. والتجربة حتى الآن إيجابية.

وسيستمر الفريق العامل المعني بألبانيا برئاسة السيد فرانيتسكي في عقد اجتماعاته لضمان التوصل إلى نهج دولي شامل نحو ألبانيا. وصفقة المعونة الاقتصادية التي يجري التنسيق بشأنها بين صندوق النقد الدولي، وبنك الإنشاء والتعمير في أوروبا، والبنك الدولي، ولجنة الاتحاد الأوروبي، وكذلك الاتفاقات الثنائية، يجب أن تكون مصحوبة بإصلاح سياسي وتقدم في عملية المصالحة الوطنية.

لقد جعل حضور قوة الحماية الدولية المتعددة الجنسيات الجهود الدولية ممكنة. ولولا هذه القوة لما أمكن إجراء الانتخابات البرلمانية بالطريقة الجيدة التي أجريت بها. وفي هذا الصدد، يود الرئيس الحالي أن يعرب عن امتنانه لمجلس الأمن لاتخاذه السريع للقرار ١١٠١ (١٩٩٧)، الذي أذن بوزع قوة الحماية المتعددة الجنسيات، وما تلى ذلك من تمديد للولاية في ١٩ حزيران/يونيه.

وقد غادرت قوة الحماية المتعددة الجنسيات ألبانيا في وقت سابق من هذا الأسبوع. واستمرار الوجود الدولي مرهون بالتوصل إلى حالة أمنية مرضية. ولذلك فإن الرئيس الحالي يرحب بالخطة التي اعتمدتها الحكومة الألبانية مؤخرا لإعادة بسط النظام في ألبانيا، ويحث ألبانيا على مواصلة الحوار الإيجابي مع المجتمع الدولي بشأن المسائل الأمنية.

وختاما، فإن الدروس المستفادة من الأزمة الألبانية ذات شقين، أولا، يمكن لرد الفعل الفوري والحاسم من المجتمع الدولي أن يحقق الكثير في الحيلولة دون مزيد من زعزعة الاستقرار؛ وثانيا، ثمة حاجة الى نهج شامل لتناول القضية.

إن مسائل الانتعاش الاقتصادي، والإصلاح السياسي، والأمن، جميعها مسائل مترابطة. ومن ثم، يجب على الجهد الدولي أن يجمع بين هذه العناصر. وهذه دروس ليستفيد منها المجتمع الدولي عند تصديه لأزمات أخرى. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على استعداد للقيام بدورها وتحث جميع المنظمات الدولية والبلدان الأخرى المعنية بألبانيا أن تفعل الشيء نفسه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليونان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زاكاراكيس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يعلن وفدي مشاركته الكاملة في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي. وتعلق اليونان أهمية خاصة على علاقاتها مع الجارة ألبانيا، التي تربطها بها روابط قوية من الصداقة والتعاون.

في السنوات القليلة الماضية، وعقب التغيرات التي حدثت في ذلك البلد، ساهمت اليونان بقدر كبير في جهود الشعب الألباني لتعزيز التقدم السياسي، والاقتصادي والاجتماعي. وتعامل الشعب اليوناني بكرم ضيافة صادق مع آلاف الألبانيين الذين وفدوا الى اليونان للعمل ولكفالة مستقبل أفضل لهم ولأسرهم. وفي الوقت نفسه أقام البلدان إطارا قويا لتنمية علاقاتهما في جميع الميادين، بناء على مبادئ حسن الجوار.

ورغم بعض العثرات في الماضي، استطاعت العلاقات اليونانية - الألبانية تجاوز صعاب قائمة منذ

وقت طويل وتهيئة مناخ من الثقة والتفاهم المتبادلين. وفي الفترة من عام ١٩٩١ الى عام ١٩٩٦، قدمت اليونان مساعدة اقتصادية وتقنية وإنسانية كبيرة الى ألبانيا. ومنذ انفجار الأزمة الأخيرة في شهر شباط/فبراير، لم تدخر اليونان مرة أخرى أي جهد للمساهمة، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف على حد سواء في تسويتها سلميا.

وقد ساهمت اليونان بفوج في قوة الحماية المتعددة الجنسيات. وساهمت بعدد من الموظفين والخبراء في بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودة في ألبانيا، ووفرت مساعدة إنسانية كبيرة، بينما استقبلت في المستشفيات اليونانية أعدادا كبيرة من المواطنين الألبانيين المحتاجين للعلاج، واتخذت الحكومة اليونانية مبادرات متعددة على الصعيدين الثنائي والدولي للمساعدة على تقريب وجهات نظر الأطراف الألبانية، للتوصل الى حل قائم على التفاوض للمشاكل القائمة ولتهيئة الظروف لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر الأعضاء بالزيارة الناجحة التي قام بها رئيس الوزراء آنذاك فينو الى أثينا يومي ٢ و ٣ نيسان/ابريل، وبالمحادثات التي أجراها هناك مع وزير الخارجية بنغالوس، ومع السيد فان ميرلو، رئيس مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، والسيد فرانيتسكي، الممثل الخاص لرئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آنذاك. وقد ساعدت تلك المحادثات على التوصل الى تفاهم بين جميع الأطراف المعنية بشأن هيكل البعثة الدولية في ألبانيا.

وتنوي اليونان، بتعاون وثيق مع الحكومة الألبانية، أن تزيد من تطوير وتعزيز علاقتها مع ألبانيا ومساعدتها لها بالشروع في برامج اقتصادية وتقنية محددة. إن الزيارة التي قام بها وزير خارجية اليونان الأسبوع الماضي الى تيرانا، على رأس وفد كبير من وزراء الحكومة وأعضاء البرلمان، مهدت الطريق لبذل جهود مشتركة جديدة من الحكومتين لتعزيز مشاريع متعددة للتعاون الاقتصادي والعسكري وفي مجال الشرطة.

وأعلنت الحكومة اليونانية أيضا عن منح مساعدة مالية قدرها ٨٠ مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع إنمائية محددة في ألبانيا. واليونان ملتزمة بالاستمرار في المشاركة في كل جهود المجتمع الدولي لمساعدة ألبانيا في المرحلة الانتقالية التي تمر بها. وفي هذا السياق تشارك اليونان في برنامج الشراكة من أجل السلام في ألبانيا، وفي بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودة هناك، وفي بعثة اتحاد غرب أوروبا لإعادة تنظيم قوة الشرطة الألبانية وفي برامج متعددة تابعة للاتحاد الأوروبي.

وتوضح الأزمة الأخيرة في ألبانيا على نحو أفضل الحاجة الى تقديم المساعدة لذلك البلد والتعاون معه دوليا على نحو متصل وشامل وفعال. ومن شأن العمل الوقائي لتلك الغاية أن يساعد على تجنب الأزمات في المستقبل وكفالة مناخ أفضل لإحراز تقدم سريع ومنتظم نحو الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، الى جانب الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحقوق الأفراد المنتمين الى أقليات. وكما كان الأمر في الماضي، تتعهد اليونان بعدم الإخلال بدورها في مواجهة التحديات الجسام المنتظرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل ألمانيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بإعلان أن ألمانيا تشارك مشاركة كاملة في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ الموقر باسم الاتحاد الأوروبي.

بناء على قراري المجلس ١١٠١ (١٩٩٧)، و ١١١٤ (١٩٩٧)، قامت قوة الحماية المتعددة الجنسيات بدور حاسم في حماية توصيل العون الإنساني وضمان سلامة الخبراء الدوليين خلال العملية الانتخابية في ألبانيا. وبصفتي ممثل الدولة التي تتولى رئاسة اتحاد غرب أوروبا للنصف الثاني من عام ١٩٩٧، أود أن أهنئ إيطاليا، في شخص ممثلها الدائم، السفير فولتشي، فضلا عن الدول الأخرى المشاركة في قوة الحماية المتعددة الجنسيات، على إكمالها هذه المهمة بنجاح.

وقد شارك اتحاد غرب أوروبا في الإدارة المشتركة للأزمة في ألبانيا منذ بدايتها بعنصر شرطة استشارية متعددة الجنسيات. وفي يوم ٢٢ تموز/يوليه، قرر مجلس اتحاد غرب أوروبا مد ولاية عنصر الشرطة حتى منتصف تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧. وسيوفر ذلك الوقت اللازمة لإكمال برنامج الاتحاد الاستشاري القصير المدى

واكتساب الخبرة. وتشمل ولاية عنصر الشرطة الاستشارية العناصر التالية. أولا، توفير المعلومات والنصائح لسلطات الشرطة الألبانية بشأن الجوانب السليمة لعمل الشرطة واستعادة النظام؛ وثانيا، تقديم النصح، لأغراض معلمي التدريب، عن طريق تحديد الاحتياجات واقتراح وحدات التدريب في المجالات التالية: التنظيم، والنظام العام، والرقابة الحدودية، والسوقيات، والاتصالات؛ وثالثا، دعم أكاديمية الشرطة بوضع برنامج تعليمي. وفي إطار بعثة عنصر الشرطة الاستشارية المتعددة الجنسيات، وفر عدد من دول اتحاد غرب أوروبا معدات للشرطة الألبانية.

وإضافة الى هذا البرنامج قصير المدى، سيشرع مجلس الاتحاد أيضا في النظر في برنامج أطول مدى. وينظر الاتحاد الى بعثته في ألبانيا في إطار أنشطة متنوعة ينفذها عدد من المنظمات الدولية، من بينها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، وأيضا من دول منفردة. ومنذ البداية الأولى لبعثة عنصر الشرطة الاستشارية، ظل اتحاد غرب أوروبا يسعى لتحقيق تعاون وثيق مع المنظمات العاملة في ألبانيا تحت مظلة التنسيق العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيضا مع السلطات الألبانية. ونحن نرى أن من الضروري للغاية الاستمرار في تكثيف هذا التنسيق للأنشطة. وسيتعين على الألبانيين أنفسهم تشكيل مستقبل البلد. والمجتمع الدولي مستمر في دعم عملية إرساء الاستقرار وسيظل يدعمها. وأود أن أشير الى أن اتحاد غرب أوروبا يقوم في هذا السياق بدور نشط ولن يتوقف عن القيام به.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما برحت جمهورية مقدونيا تتابع عن كثب الحالة في ألبانيا بقلق وتأمل بأن يتم التغلب على الأزمة سريعا، ودون عنف من جانب الألبانيين أنفسهم، وبمساعدة جيرانهم والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، الذي اضطلع بواجبه على وجه السرعة، تمشيا مع التزامه بالتصرف على سبيل الوقاية.

ومن الأهمية القصوى بمكان لألبانيا ولمنطقتنا أن ألبانيا أجرت انتخابات برلمانية ديمقراطية، وتم وقف التطورات السلبية، وبدأت عملية تسوية الصعوبات. واستطاعت ألبانيا برأينا أن تطوي صفحة صعبة من تاريخها وأن تدخل فترة من الانتقال غير العنيف وتثبيت الاستقرار والتنمية الاقتصادية والديمقراطية. وبالنسبة لجمهورية مقدونيا، كبلد مجاور، فإن من الأهمية الكبيرة بمكان، أن تواصل هذه العملية نجاحها. وأن تأييد المجتمع الدولي في المستقبل ستكون له أهميته في المستقبل بنفس القدر كما كان شأنه حتى الآن. وإن بلدي في إطار امكانياته، سيبذل قصارى جهده لمساعدة التوجه الإيجابي الجديد في ألبانيا.

عندما اندلعت الأزمة وعرضت للخطر استقرار ألبانيا والمنطقة كلها، بدأت جمهورية مقدونيا على الفور بإرسال المعونة الإنسانية. وخلال أيام، قررت الحكومة تقديم ممراتها لإيصال المساعدة الإنسانية الدولية. وما كان أكثر أهمية، في تلك اللحظة المعنية، عندما واجه السكان الألبانيون أصعب أزمة تمثلت في نقص المواد الغذائية - بدأنا بصورة فعالة إيصال وتوزيع الغذاء في المناطق المتاخمة لبلدي، وقد حظي ذلك بترحيب وتقدير كبيرين من جانب المواطنين الألبان. ولا بد أن نتذكر أنه في ذلك الوقت لم تكن هناك أية قوة عسكرية أو شرطة أو أية قوة أخرى لتطبيق القانون والنظام على الجانب الألباني وكانت الاتصالات بين الجانبين تجري على مستوى المجتمعات المحلية على جانبي الحدود ومن خلال هيئات الصليب الأحمر.

وإن جمهورية مقدونيا لم تشارك في قوة الحماية المتعددة الجنسيات، وفقا لموقفها المبدئي المتمثل في عدم المشاركة في قوات حفظ السلام في الدول المجاورة. ومع ذلك، وكمشاركين في تقديم قراري مجلس الأمن ١١٠١ (١٩٩٧) و ١١٠٤ (١٩٩٧)، أيدنا إنشاء القوة منذ البداية. ونود أن نشيد بجميع الدول والمنظمات، وبخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على مشاركتهم. ويسعدنا أن نلاحظ أن الرئيس الجديد لألبانيا، السيد رجب ميداني والحكومة المنتخبة مؤخرا، برئاسة رئيس الوزراء فاتوس نانو، قد بدأوا عملية إضفاء الطابع الديمقراطي وتثبيت الاستقرار وتنمية ألبانيا، وإن قوة الحماية المتعددة الجنسيات تحت القيادة الإيطالية قد وفت بولايتها بنجاح. ونود أيضا أن نشير إلى أهمية النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي الأول المعقود في ٣١ تموز/يوليه في روما واعتماد مشروع جدول أعمال دولي لألبانيا. ويحدونا الأمل بأن المؤتمر المقبل، الذي سيعقد في بروكسل في أيلول/سبتمبر من هذا العام، سيكون مثمرا أيضا.

وفي هذه المرحلة، أود باسم حكومة بلدي أن أعبِّر عن تقديرنا الكبير لحكومة إيطاليا على قيادتها واستعدادها لمد يد المساعدة والتصرف. وجميع هذه التطورات الإيجابية استقبلت في بلدي بالأمل بأن الأزمة في ألبانيا سوف تنتهي عما قريب وأن الحالة الجديدة ستسهم اسهاما إيجابيا هاما في تنمية المنطقة أيضا. ومما يتسم بالأهمية في هذا المقام ما أعلنته الحكومة الألبانية عن استعدادها لتطوير علاقات صداقة وحسن جوار مع كل جيرانها وتنفيذ الأحكام الواردة في جدول أعمال ألبانيا الدولي.

وإن مستقبل ألبانيا، شأنه شأن مستقبل دول البلقان الأخرى، يكمن في اندماجها التام في أوروبا. ومدى سرعة ألبانيا في تحقيق هذا الهدف يعتمد عليها نفسها وكذلك على موقف المجتمع الدولي.

وتود جمهورية مقدونيا أن تكون جزءا من الجهود الدولية التي ستمكن ألبانيا الجارة من إنهاء الأزمة والدخول في فترة استقرار وتنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثلة رومانيا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ساندرو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يقدر وفد بلدي انعقاد هذه المناقشة المفتوحة لتقييم الحالة في ألبانيا بمناسبة انسحاب قوة الحماية المتعددة الجنسيات، ويعتبرها مفيدة جدا. وبما أن بلدي أيَّد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، فإنني سأركِّز بإيجاز على بعض النقاط المحددة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لحكومة بلدي.

تود رومانيا أن تعرب عن ارتياحها إزاء الوفاء الناجح بولاية قوة الحماية المتعددة الجنسيات التي أذن بها مجلس الأمن. ولما كانت "عملية ألبا" قد أنشئت في لحظة حرجة بالنسبة لمصير الشعب الألباني، وتنطوي في الوقت نفسه، على مخاطر كبيرة بالنسبة للأمن الإقليمي، فإنها ساعدت في وقف تدهور الحالة في البلد ووفرت بيئة آمنة لوزع مساعدات المجتمع الدولي لألبانيا، بما في ذلك أثناء العملية الانتخابية.

ويود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليثني على الدور الرائع الذي اضطلعت به إيطاليا في إنشاء قوة الحماية المتعددة الجنسيات وتوجيهها. ونتوجه كذلك بعميق تقديرنا لجميع المنظمات الدولية التي أسهمت، في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في استعادة الاستقرار والأمن في ألبانيا وفي تفادي امتداد الأزمة إلى المناطق المجاورة.

وكبلد يقع على مقربة من البلقان وكصديق تقليدي للشعب الألباني، شعرت رومانيا بعيمق القلق إزاء الأزمة في ألبانيا منذ اندلاعها ورأت فيها تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة وفي القارة عموما. ولذلك، فإن بلدي التزم التزاما تاما بالمساهمة، بما يتناسب وقدراته، في الجهد الدولي الذي يستهدف تسوية الأزمة بالوسائل السلمية.

وفي هذا السياق، وكما أبلغنا مجلس الأمن سابقا، تم إرسال مبعوث خاص لوزير خارجية رومانيا إلى تيرانا في آذار/ مارس لتقييم الحالة على الأرض وتسهيل الحوار الوطني.

وبعد ذلك، انضمت رومانيا إلى قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا، مع بلدان أوروبية أخرى. وشاركت بكتيبة مشاة مختلطة بها ٤٠٠ جندي وزعت في المنطقة الجنوبية من ألبانيا، وكانت تعتبر منطقة خطيرة وصعبة للغاية في وسط الأزمة. واضطلع العسكريون الرومانيون بأنشطة متنوعة في إطار الولاية التي منحها مجلس الأمن، وتتراوح بين توفير الأمن لبعثات المساعدة الإنسانية ورصد الانتخابات وضمان بيئة آمنة للسكان المحليين. وحازت أنشطتهم على رضى قيادة القوة والسكان المدنيين.

ونود أن نؤكد بصفة خاصة التوجيه الممتاز الذي قدمته اللجنة التوجيهية للقوة المتعددة الجنسيات والتعاون الوثيق بين كل البلدان المساهمة، مما كفل الترابط والتضامن في تسيير هذه العملية المعقدة للغاية. وبالمثل، يجدر التنويه بالتعاون الوثيق مع الممثلين الألبانيين وبالتعاون الكفء والتنسيق الفعال في الميدان مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية.

وترحب رومانيا بالتطورات الإيجابية الأخيرة في ألبانيا وتشجع الشعب الألباني في مساعيه من أجل تحقيق هدف إضفاء طابع الاستقرار واحترام حقوق

الإنسان والمعايير الديمقراطية. وفضلا عن ذلك، يوافق وفد بلدي على وجهة النظر القائلة بأن الانتهاء من العملية الانتخابية في ألبانيا وانسحاب قوة الحماية المتعددة الجنسيات يبشران ببدء مرحلة جديدة يجري فيها الاهتمام بالتعمير الاقتصادي والمؤسسي. ولئن كانت السلطات الألبانية تتحمل المسؤولية الأولية عن التطبيع الديمقراطي للبلد، فإن دعم المجتمع الدولي سيظل أمرا لا غنى عنه لهذه العملية.

ورومانيا تتابع باهتمام المقترحات المتعلقة بهذه القضية، وهي على استعداد للاسهام بطريقة مناسبة في الجهود الدولية مستقبلا لتوفير المساعدات المؤسسية والاقتصادية لألبانيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي السيدة سيلفي جونو، رئيسة وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية لدى الأمم المتحدة، التي وجه إليها المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة جونو (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقدر لجنة الصليب الأحمر الدولية تمكينها من المشاركة في هذه المناقشة عن الحالة في ألبانيا. ونود أن نشكركم، السيد الرئيس، والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لنا.

في بداية هذا العام جلب انهيار سلسلة من مخططات التحايل الهرمية على مدخرات الناس الدمار على الآلاف من سكان ألبانيا، ولا سيما في جنوب البلد. والسخط الشعبي الذي تلا ذلك بلغ ذروته في تمرد عنيف في عدة مدن جنوبية في نهاية شباط/فبراير. وأدى ذلك إلى انهيار القانون والنظام في جميع أنحاء ألبانيا تقريبا. وجرى نهب الترسانات العسكرية ودجج السكان بالسلاح. وسلبت الممتلكات والمخازن والمباني العامة بطريقة منهجية. وأعلنت حالة الطوارئ.

ونتيجة لتلك الاضطرابات التي دامت بضعة أسابيع، تفككت هياكل الدولة، مما أدى إلى الفوضى والاضطراب وانعدام الأمن. وتوقف الاقتصاد، وتضررت من هذه الحالة نظم توفير الإمدادات وتداولها وتوزيعها في جميع أنحاء البلد، وارتفعت أسعار الأغذية الأساسية ارتفاعا شديدا.

وانهيار كل المؤسسات الوطنية كانت له آثار إنسانية وجبت معالجتها. وهذا ما تحاول لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تفعله، ولكن جهودها لا يمكن أن تعتبر كافية في الأجل المتوسط أو الأجل الطويل. ومع ذلك، لم تكن هناك كارثة إنسانية رئيسية في ألبانيا. ولجنة الصليب الأحمر أوضحت ذلك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولمجلس الأمن عندما لاحظت نيتهما لاتخاذ إجراءات في البلد بناء على طلب الحكومة الائتلافية في ألبانيا.

ولجنة الصليب الأحمر تحث المجتمع الدولي على الاستجابة لهذه الأزمة، وبخاصة باستعادة القانون والنظام وبالإسهام في إعادة إنشاء الخدمات الإدارية الوطنية وقنوات الإمدادات الحكومية والتجارية.

وإيفاد قوة الحماية المتعددة الجنسيات جعل من الممكن إضفاء الاستقرار على الحالة وإجراء الانتخابات التشريعية. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال ألبانيا تواجه المشاكل المتعلقة بالقانون والنظام، ولا تزال بصدد عملية إعادة بناء إدارة حكومية فعالة. وتتطلب هذه المهام مساعدة طويلة الأجل تتجاوز تجاوزا كبيرا قدرة أية منظمة إنسانية.

وتعمل لجنة الصليب الأحمر في ألبانيا منذ بدء الأزمة. وقد أجرت فورا، مع الصليب الأحمر الألباني، تقييما للحالة ولاحظت أن أكثر الأضرار الناتجة عن الأزمة الألبانية أصابت المرافق الطبية ومرافق الرفاه الاجتماعي والأسر المعوزة للغاية. وبالتالي أنشأت لجنة الصليب الأحمر الدولية والصليب الأحمر الألباني برامج محددة للمساعدة لتوصيل المعونة لهاتين الفئتين اللتين تحصلان حتى الآن على دعم من الدولة.

وفي ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ وجهت لجنة الصليب الأحمر الدولية مناشدة للحصول على ١٥ مليون فرنك سويسري، أي حوالي ١٠ ملايين دولار. وفي إطار برنامجها للمساعدة، وزعت الآتي: ١٢٢ طنا من الأغذية و ٣٩ طنا من الأدوية على المرافق الطبية ومرافق الرفاه الاجتماعي التي لا تتلقى أموالا ولا مساعدات من الدولة، وما يربو على ٠٠٠ ٧٠ طرد أسري على الأسر المعوزة عوزا خاصا، وجرى توصيل ٧٠ طنا من الكلورين إلى سلطات المياه الألبانية.

وفضلا عن ذلك بدأت لجنة الصليب الأحمر الدولية، مع الصليب الأحمر الألباني، برنامجا للوعي المتعلق

بالأسلحة لإبلاغ السكان بصفة عامة، والشباب بصفة خاصة، بالمخاطر التي ينطوي عليها استخدام الأسلحة أيا كان نوعها، وهي الأسلحة التي يجري تداولها بأعداد كبيرة في جميع أنحاء ألبانيا. والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يشارك أيضا في هذه العملية، ومهمته هي إعادة تنظيم المجتمع الوطني ودعمه.

فما هي الحالة الآن؟ اليوم، بعد مضي أكثر من شهر على الانتخابات، لا تزال مشكلة ألبانيا الرئيسية هي غياب القانون والنظام والعواقب المترتبة على هذه الحالة. والسلطات المنتخبة حديثا ذكرت أن استعادة النظام العام يحتل الأولوية القصوى. وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذلها الحكومة، فإنها لا تسيطر بأي شكل على كل أراضيها. فالعصابات بجميع أنواعها منتشرة، وانعدام الأمن يسود في معظم أنحاء البلد، بينما، كما يعلم الأعضاء، انسحبت قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ١١ آب/أغسطس.

ولهذا، ينبغي لمؤسسات الدولة الألبانية أن تتلقى الدعم لمهمتها في استعادة النظام العام وإعادة تشغيل نظم التوريد الحكومية والتجارية. وبالتالي، فإنه عندما يتحقق الاستقرار، يمكن بل يجب إنشاء برامج التنمية المتوسطة والطويلة الأجل.

وعلى الرغم من مساعي السلطات والمجتمع الدولي، نرى أنه لا يمكن أن نتوقع حدوث تحسن كبير في الحالة أثناء الأسابيع القليلة القادمة. وفي ظل الظروف الحالية، لا تزال الاحتياجات كما هي. ولهذا ترى لجنة الصليب الأحمر الدولية أن من المهم أن تواصل برامجها، مما يتماشى مع مناشدتها في ١٧ آذار/مارس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠